مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 128) 2024, pp. 284-331

التطورات السياسية في تشيلي 1973 – 1990

م. د. ليث احمد علي
الجامعة المستنصرية/مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/قسم الدراسات التاريخية
اختصاص: تاريخ مصر الحديث
dr.laithahmed@uomustansiriyah.edu.iq
07733724191

مستخلص البحث:
استند الحكم العسكري في تشيلي على ثلاث دعائم: السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، الديمقراطية المحمية، النظام السلطوي، هيمنة الخوانتا أي المجلس العسكري على السلطة التشريعية والتنفيذية والدستورية بسلسلة مراسيم بقوانين. رغم ان دستور 1980 حدد الأطر الزمنية للانتقال الى الديمقراطية الا ان بعض احكامه الدائمة إضافة لأحكامه الانتقالية احتوت على محددات عدة.
بدأت الكثير من قوى المعارضة في تجاوز خلافاتها وتقاطعاتها والتكتل في تحالفات ضد الحكم العسكري أولها التحالف الديمقراطي عام 1983 والوفاق الوطني للتحول الى الديمقراطية الكاملة عام 1985 وغيرها. جاء الانتقال الى الديمقراطية في إطار عملية تفاوضية بين قوى المعارضة والحكومة قبل استفتاء 1988 وبعده. بالإمكان ملاحظة ان الحزب الديمقراطي المسيحي برئاسة أيلوين أحد اقوى أحزاب الوسط الذي اظهر انه الأكثر شعبية ورصيدا جماهيريا وتجلى ذلك في انتخابات الرئاسة في 14 كانون الأول 1989.غير ان تشيلي لم تخرج مع ذلك من إطار الديمقراطية المقيدة اذ ظلت هنالك نوع من الوصاية للجيش على الحكم المدني وجاء ذلك بفعل القوانين التي أقرها بينوشيه خلال حكمه، ولذلك كان على حكومة باتريسيو أيلوين التعامل بحذر مع المؤسسة العسكرية في بداية حكمها على ان ذلك لم يكن حائلا أمامها في مداواة جروح الماضي من خلال إنشاء (لجنة الحقيقة والمصالحة) مع مواصلة تبني ذات السياسات الاقتصادية للنظام السابق مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية.
أثمرت العودة الى الديمقراطية في إعادة توحيد الحزب الاشتراكي التشيلي بعد انقسامه لعدة أجنحة خلال الحكم العسكري. أسفرت إعادة أحزاب اليمين لترصين صفوفها لاسيما حزب التجديد الوطني والاتحاد الديمقراطي المستقل عن حضور لافت وفاعل لها في نتائج انتخابات الكونغرس في 14 كانون الأول 1989.

الكلمات المفتاحية: تشيلي، المؤسسة العسكرية، الأحزاب، الانقلاب العسكري، بينوشيه، باتريسيو إيلوين

المقدمة:
عاش العالم إبان الحرب الباردة مرحلة مضطربة، تدخلات عسكرية مباشرة للقوى الدولية الكبرى، حروب بالوكالة، ثورات، انقلابات، حروب أهلية، ورغم كل هذه الأوضاع الصعبة والحرجة التي سالت فيها دماء كثيرة، فان الانسان بإنسانيته لم يفقد الحس السليم والعقل الراجح والمتزن في تمييز ما هو صحيح عما هو خاطئ في سياق الوعي ضمن العملية التأريخية في خضمها نقداً وبحثاً وتحليلاً ، وامريكا اللاتينية احدى اهم بقاع الأرض التي انعكست عليها آثار هذه الحرب وأصبحت ساحةً وميداناً واسعاً لها، وضمن هذا الاطار جاء هذا البحث المعنون "التطورات السياسية في تشيلي 1973-1990) متناولاً بالدراسة والاستقصاء ما مر به هذا البلد من أوضاع سياسية في عهد حكم الجنرال أوغستو بينوشيه أوغارتا، سلط المحور الأول "مدخل تمهيدي" على إصلاحات الرئيس فراي الاقتصادية (1964-1970) ثم حكومة الوحدة الشعبية برئاسة سلفادور الليندي (1970-1973) وما

واجهته من صعوبات ومعوقات أدت الى تعثر خطواتها، تناول المحور الثاني "انقلاب 11 أيلول 1973" الأسباب والدوافع التي قادت الى الانقلاب العسكري ضد حكومة الوحدة الشعبية في جوانبها الداخلية والخارجية متتبعاً تفاصيله ساعةً بساعة، واستعرض المحور الثالث "ترسيخ النظام الدكتاتوري وتداعياته الداخلية 1973-1981" سياسات الخوانتا أي المجلس العسكري على الصعيد الداخلي وقمعه للحريات والحقوق الفردية وردات الفعل إزائها من قبل القوى السياسية الفاعلة، وكيف جرى انشاء نظام سياسي مغاير لكل الأسس التي عرفتها تشيلي عبر تاريخها السياسي الطويل ومساعي النظام العسكري لمأسسة إجراءاته، جاء المحور الرابع "عوامل تحول تشيلي نحو الديمقراطية" مفصلاً هذه العوامل التي تمثلت في الحركات الاحتجاجية، أزمة الشرعية، موقف الولايات المتحدة الأمريكية، الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية في تشيلي، المقاومة المسلحة، عودة النشاط الحزبي، وأخيرا المحور السادس "المسار الديمقراطي في تشيلي" والذي من خلاله تم تتبع هذا المسار وتطوراته التي قادت الى تولي حكومة باتريسيو إيلوين مقاليد السلطة في 11 آذار 1990.

أهمية البحث

تعد تشيلي منتجاً ومصدراً أساسياً للنحاس في العالم، وأول دولة تبنت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي جاء بها ميلتون فريدمان المنظر الاقتصادي الأمريكي فضلا عن انها تبنت نظاما سياسيا بعد انقلاب 11 أيلول 1973 اختلفت اسسه جذريا عما سبقه.

مشكلة البحث

امتازت الحالة السياسية في تشيلي خلال المدة محل البحث بطابع خاص ومميز وبتدخلات محلية وإقليمية ودولية تستدعي دراستها ومعرفة مدخلاتها ومخرجاتها لاسيما مع وجود نظام دكتاتوري قمعي على رأس هرم السلطة فيها.

فرضية البحث

ان تبني الحكم العسكري في تشيلي بزعامة الجنرال بينوشيه للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية كانت له آثار على طبيعة وصيرورة النظام السياسي فيها الذي شهد تغييرات عنيفة وهيكلية في بنيته الداخلية.

أولاً – مدخل تمهيدي

وعد الرئيس إدواردو فراي مونتالفا (Eduardo Frei Montalva) [1] بما أسماه "ثورة في الحرية" مستنداً الى الفكر الاجتماعي الكاثوليكي، وحظي بمساندة قوية من الولايات المتحدة، وأجرى مفاوضات لتأميم بعض ممتلكات شركات النحاس الأمريكية، ومرر إصلاحاً للأراضي الزراعية حدد فيه الملكية بثمانين هكتاراً لا غير، ودعم إنشاء اتحادات للعمال في الريف، لكن تطبيق هذه الإصلاحات لم يصل الى الطموحات المفرطة التي عول عليها، وانسحب ذلك على الإنجاز الحكومي إجمالا، فرغم ان ما حققته حكومته كان له صداه، الا ان اليمين لم يرضَ عنها ولا اليسار ولا حتى العناصر الأكثر تشدداً في حزبه من ناحية ثانية [2]، بل خلفت حكومته في نهاية عهدها إرثاً مثقلاً تمثل بتفاوت شاسع بين الطبقات الاجتماعية، إذ أن 23.3% من السكان كانوا يحصلون على 77% من الناتج القومي للبلاد، و 4.7% منهم يحصلون على 39% من هذا الدخل، بينما 48% من السكان حصلوا على 19% من الناتج القومي، فضلاً عن ان 150 مصنعاً من مجموع 35 الف مصنع سيطرت على 65% من الإنتاج، وامتلكت مئة عائلة أغلب اسهم وسندات البنوك والشركات، حتى ان 1% من حائزي الأسهم امتلكوا 46% منها، وأصبحت عائلات مثل إدواردز وإليساندري وياورور (Yarur) وبيكوكاناس (Picoconas) هي المسيطرة على مقدرات البلاد [3]، وهكذا كانت الحالة الاقتصادية

والاجتماعية حرجة، وفاق الدين الخارجي مبلغ ملياري دولار والعجز في الميزانية 150 مليون دولار [4].مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام 1970، ظل الرئيس فراي شعبياً، لكن قوة حزبه انحسرت، وبعدم ظهور فائز واضح، فان الانتخابات تمثل فيها اليمين، الوسط واليسار الذين أظهروا جميعاً المرشحين الخاصين بهم، فاليمين أمل في إعادة الاستيلاء على السلطة والتقدم بخطوة نحو الإصلاح من خلال مرشحه خورخي إليساندري (Jorce Alessandri) [5] ممثلاً للحزب الوطني [6]، وفي الوسط وعد الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC) [7] بتسريع الإصلاح بمرشح تقدمي هو رادميرو توميك روميرو (Radmiro Tomic Romero) [8]، أما اليسار فقد وعد بالتقدم رأساً نحو الاشتراكية تحت قيادة الحزب الاشتراكي (PS) [9]، والحزب الشيوعي (PCCH) [10] للذين شكلا ائتلافا يساريا سمي الوحدة الشعبية (UP) انضمت له أربعة أحزاب يسارية صغيرة أخرى، وكمفاجئة لمعظم استطلاعات الرأي والمتنبئين ، فقد فاز سلفادور الليندي غوسينز (Salvador Alende Gossens) [11]، مرشح ائتلاف الوحدة الشعبية بحصوله على 36.2%، وفي سياق الحرب الباردة في ذلك الوقت، فان الانتخاب الداخلي لمرشح ماركسي ارسل موجة من الصدمة حول العالم [12]، وكانت الوسائل الأكثر أهمية في برنامجه اجتماعياً واقتصادياً تضمنت الاستمرار في تسريع الإصلاح الزراعي، التأميم الكامل لصناعة مناجم النحاس والمصارف وقطاع الإنتاج الاستراتيجي [13].

واستناداً لدستور تشيلي لعام 1925 بينت مخرجات الانتخابات الرئاسية عدم فوز أي مرشح بالنسبة اللازمة من الأصوات التي تخوله تولي منصب الرئاسة، وبالتالي فان على الكونغرس التشيلي ان يصوت على اختيار احد الرابحين الليندي واليساندري في جلسة خاصة له [14]، الا ان الليندي استبق ذلك بإعلان نجاحه في الانتخابات في 5 أيلول 1970 [15]، وقد عبر كيسنجر (Kissinger) مستشار الأمن القومي الأمريكي عن موقف بلاده من ذلك بالقول مثلت العملية الانتخابية ووصول رئيس يساري الى مقاليد السلطة تهديدا للمصلحة الامريكية، وكان من العسير عليهم تقبل وجود حكم شيوعي اخر إضافة لكوبا في أمريكا الجنوبية، وادركت سلفا انه سرعان ما ستأخذ هذه الحكومة توجهات مناهضة للسياسة الامريكية[16]، لذلك شرعت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) في إجراء اتصالات مع مجموعة من الضباط اليمينيين بقيادة الجنرال المتقاعد روبرتو فيوكس (Roberto Viaux) [17] الذي ابلغهم بدوره ان الجنرال رينيه شنادير (Rene Schneider) [18] قائد الجيش هو عقبة ضد انقلاب عسكري محتمل، كما أجرت الوكالة 21 اتصالا منذ 5 تشرين الأول 1970 بضباط في الجيش والقوة الجوية والشرطة التشيلية وأبلغتهم ان الولايات المتحدة تفضل انقلابا عسكريا لإيقاف الليندي، ومن بينهم مجموعة بقيادة الجنرال كاميلو فالنزويلا (Camilo Valenzuela) [19] وزودتهم بالأموال والأسلحة، وقد حاولت مجموعة الجنرال فيوكس اختطاف الجنرال شنادير في 22 تشرين الأول 1970 الا انها فشلت ولقي شنادير مصرعه اثر ذلك [20].لم يؤثر ذلك على مسار العملية الدستورية إذ انتخب الكونغرس في 24 تشرين الأول 1970 الليندي رئيساً بتصويت 153 نائباً في مقابل 35 لخصمه، وهذه النتيجة جاءت نتيجة تفاهم تم التوصل اليه بين الليندي والحزب الديمقراطي المسيحي، تعهد فيه الليندي بالاستمرار في تقديم المساعدة الحكومية للمدارس الخاصة (معظمها أبرشية)، وضمان حرية الصحافة، والمحافظة على ومساعدة نظام الخدمة المدنية، وأكثر من ذلك، وافق على عدم تشكيل قوات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة، وبذلك استلم مهام منصبه في 3 تشرين الثاني 1970 [21]، وقد اعلن في خطاب النصر "سوف لن أكون مجرد رئيس آخر، سوف أكون أول رئيس لأول ديمقراطية حقيقية، شعبية، وطنية، وحكومة ثورية في تاريخ تشيلي" [22]، واعلن تشكيل ائتلاف حكومي باسم حكومة الوحدة الشعبية ضم 4 وزراء من الحزب الاشتراكي، 3

من الحزب الشيوعي، 2 من الحزب الديمقراطي الاجتماعي، 2 من المستقلين وواحد من حزب اليسار المسيحي، ولأول مرة في تأريخ تشيلي ضمت الحكومة أربعة عمال سابقين: الشيوعي خوسيه أورسيه (Jose Orace) وزيراً للعمل والتخطيط الاجتماعي، إميركو زاريلا (Americo Zarilla) وزيراً للمالية، باسكويل باراجا (Pascual Barraga) وزيراً للأشغال العامة والنقل وكارلوس كورتيز (Carlos Cortes) وزيرا للإسكان والتعمير [23]. هدفت حكومة الوحدة الشعبية الى "البحث عن بديل للبنية الاقتصادية القائمة، مع الاستغناء عن سلطة رأس المال الاحتكاري الأجنبي والوطني، وسلطة اللاتيفونديو (Latifundo) (أصحاب المزارع الكبيرة) من اجل البدء في بناء الاشتراكية" [24]، وحولت هذه الحكومة أجواء الحياة العامة في تشيلي، مفاهيم قديمة، مثل المشاركة الحزبية، تغيرت من ان تكون تعبيرا بسيطا عن تفضيل حزب الى موقف في حرب طبقية، الإجماع العام حول صلاحية النظام الدستوري تم كسرها. العنف السياسي، الذي كان حتى ذلك الوقت ضئيلاً في تشيلي نما بشدة وبشكل متكرر، ونمت حركات اجتماعية جديدة عبرت عن تكثيف المطالب الشعبية، لم تزعج المعارضة فقط، لكنها كذلك أضعفت السلطة السياسية للحكومة، كل جوانب الحياة أصبحت مسيسة، والسياسة أصبحت مستقطبة – اصبح من غير الممكن الا ان تكون مع الحكومة او ضدها، وعموما وعدت الحكومة بتأميم الاقتصاد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة توزيع الدخل وإحداث تحول في النظام السياسي عبر تشكيل مجلس تشريعي بغرفة واحدة وتنمية المشاركة الشعبية في إدارة الاقتصاد وفي صناعة القرارات السياسية وإدارة العدالة واتباع سياسة خارجية مستقلة بصدق، وبالرغم من ان هذا البرنامج هو قصير قليلاً ليكون ثورياً، فأنها عزمت على تنفيذه ضمن حدود النظام الدستوري القائم فعلاً، ذلك النظام الذي بالطبع سيجري تحديثه، ولكن لأكثرية ائتلاف الوحدة الشعبية لم يكن هنالك مجال للتساؤل حول عدم الشرعية الثورية او التمرد، وقد دافعت الحكومة بان تطبيق برنامجها سوف يؤثر سلباً على أقلية صغيرة من ملاك الأراضي وجزء صغير من النخبة الاقتصادية المتمركزة، في القطاع الصناعي، على سبيل المثال، الحكومة أعلنت عن نيتها مبدئياً لتأميم 76 شركة، هذه الشركات مثلت 44% من إجمالي مبيعات التصنيع، لكن حتى لو أضيفت اليها الشركات التي امتلكتها الدولة او سيطرت على إدارتها، فان القطاع المؤمم سيمثل فقط حوالي 130 من 30.500 شركة صناعية، وحكومة الوحدة الشعبية، كانت ائتلافا من ستة أحزاب، وبرنامجها نفسه، كان وثيقة تسوية عكست الميول المتمايزة داخل الائتلاف، من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الى الحزب الراديكالي المعتدل الى الشريحة اليسارية اللينينية للحزب الاشتراكي. والأكثر أهمية هو الاختلافات بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي حول سرعة تنفيذ البرنامج والتوازن السياسي بين الحشد الشعبي في يد واحدة، والحاجة لضمان قطاعات الطبقة الوسطى، في اليد الأخرى، النزاع الذي لا نهاية له حول الطريقة التي سيتم من خلالها تشكيل طريق تشيلي نحو الاشتراكية أنتج هاجس حول السياسات ووفر مادة للشكوك [25]. بدأ الليندي إصلاحاته بتقديم تعديل دستوري الى الكونغرس لتأميم مناجم نحاس غران منيريا، في تموز 1971 صادق الكونغرس بالإجماع على المقترح والحزب الديمقراطي المسيحي لم يعد لديه أي اعتراض، اليمين كذلك سانده، جزئياً بسبب ان رفض التأميم سيشوه سمعته في أعين الأمة، وجزئياً لأنه ما يزال مستاءً من الرفض الأمريكي للإصلاح الزراعي في الستينيات. منطق حكومة الوحدة الشعبية كان بسيطاً: الملكية الأجنبية لغران منيريا كان سبباً أساسيا لعدم تطورنا... لنمو صناعتنا الهزيلة... لزراعتنا البدائية، البطالة، الأجور المنخفضة، مستوى حياتنا المتدني جداً، المعدل العالي للوفيات للرضع، وفقرنا وتخلفنا. النحاس كان اكثر مصادر تشيلي أهمية وفي عبارة الليندي - (أجور تشيلي" – وزود أكثر من 70% من التبادل الأجنبي للبلد، أرباح النحاس

السنوية قدرت بأكثر من 120 مليون دولار سنوياً، من الممكن ان تستخدم الآن لمنفعة البلد، بالتوازي مع قيمته الرمزية العالية، التأميم حتماً، سيكون له تأثير منشط للاقتصاد، واعلن الليندي ان ملكية شركات كينيكوت وأناكوندا سيتم اكتسابها عن طريق سندات لمدة 30 عاماً مع فائدة لا تقل عن 3% هذه التعويضات كانت على أساس قيمة الاكتتاب، ناقصاً منها الخصومات للإطفاء والاستهلاك، وكذلك الأرباح الزائدة. الأحكام الأخيرة والجديدة أعطت الليندي سلاحا قويا، هو لوحده اصبح له حق تخمين الأرباح الزائدة، وفي أيلول 1971 حدد أي أرباح زائدة لكل ما زاد عن 12% حصلت عليه الشركات منذ عام 1955 مستخدما هذا المستوى من الحساب انه بدلا من ان يقدم التعويض، شركتا اناكوندا وكينيكوت يجب ان تدفعا للدولة على التوالي 78 و310 مليون دولار، ولم يكن من غير المتوقع ان تبدي الشركات الأمريكية رفضها، مجادلةً ان أرباحها لم تكن بهذا القدر من السخاء كما خمن الليندي، شركات النحاس لم يكن لديها علاج قانوني حقيقي في تشيلي ضد مرسوم باثر رجعي أصدره الليندي بهذا الشأن، لذلك اخذت الموضوع الى المحاكم الأجنبية، على ان تأميم المناجم لم يجلب الرخاء المتوقع، كلاهما الإنتاج والأرباح انخفضا بشدة، مساندو الحكومة ادعوا ان الولايات المتحدة تخرب الإنتاج بمنع الشركات المؤممة من الحصول على المكائن وقطع الغيار الأمريكية. لقد أصبح صعبا على المناجم الحصول على قطع الغيار، بالرغم من انه غالبا من الممكن الحصول عليها عن طريق طرف ثالث. (حينما، على سبيل المثال، إطارات احتياطية لشاحنات الكترا هول لم تعد متوفرة من الولايات المتحدة، حصلوا عليها، أكثر رخصاً، من اليابان)، غير ان استبدال الفنيين ذوي المناصب والدرجات العالية وتضمن عدد كبير من التشيليين الذين تركوا المناجم عقب التأميم كان أكثر صعوبة من الحصول على قطع الغيار، بعضهم احتجاجا على سياسات الحكومة، والبعض بسبب انه لم يعد يدفع لهم بالدولار، وبعضهم بسبب انه لم يعد يقدر ان يعول على الإدارة الجديدة، ومهما كان السبب فان مغادرة هؤلاء الموظفين المهرة أعاق الإنتاج، لاسيما في المسائل التقنية مثل التكرير. كما ان المشاحنات السياسية سرعان ما تطفلت على المناجم بعد التأميم، فيما بين الحزب الديمقراطي المسيحي والاتحادات المستقلة والمسؤولين في المناجم من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وذلك قاد الى إضرابات وانهيار نظام تأديب وانضباط العمال، في هذه الأثناء، وكجزء من سياسة التوظيف الحكومة زادت من قوة عمال المناجم، في بعض الحالات بمقدار الثلث، وفي العديد من الحالات لم يكونوا فنيين بقدر انتسابهم لأحزاب ائتلاف الوحدة الشعبية او متنافسين طفوليين فيما بينهم، وبشكل يرثى له اصبح الانتساب السياسي اهم من التدريب وأصبحت مشاكل مناجم النحاس بشكل رئيسي سياسية واجتماعية [26].فضلا عن انه كان هنالك غموض كبير جداً حول وسائل تنفيذ سياسات الحكومة ضمن الإطار الدستوري الموجود، كيف ستنفذ؟ وما هو طول مدتها؟ وما هي الوسائل في المدى القصير، المتوسط والطويل المتعلق بها؟ تنفيذ سياسات حكومة الوحدة الشعبية اعتمد على عدد من الافتراضات المترابطة حول نجاح سياساتها الاقتصادية، وحول حزم وجدية المساندة السياسية لها، وحول سلوك المعارضة، افتراضات تبين انها غير حقيقية، كما ان الصعوبات التي واجهها الليندي كرئيس صاحبها نقص الانضباط والفئوية داخل حزبه الاشتراكي نفسه، فمنذ إعلان الحزب ان العنف الثوري هو حتمي وضروري، الا ان قطاعات مهمة منه كانت لها توجهات خاصة بها، إلا ان الملاحظ ان الحركة الثورية لليسار (MIR) [27] التي كانت تمارس نوعا من النشاطات الدعوية والتبشيرية اليسارية الاشتراكية، فانه كانت هنالك مشاعر متناقضة لبعض القادة السياسيين للحزب الاشتراكي تجاه نشاطاتها وشرعية العنف الثوري أحرجت حكومة الليندي وأعطت الفرصة لليمين، ليخلق مخاوف حول نيات الحكومة بالكامل، هكذا مخاوف لم تهدأ بنغمة الدعاية لليسار او لليمين،

واغتيال إدموندو بيريز زوكوفيش (Edmundo Perez Zujoric) الوزير السابق في حكومة فراي وعضو الحزب الديمقراطي المسيحي من قبل مجموعة يسارية متطرفة كشف بحدة مناخ الخوف السياسي والعدائية. على ان الحزب الاشتراكي لم يسلط أي شكوك حيال الحزب الشيوعي، الذي له تأريخ طويل، وجذور ثابتة في الحركة العمالية، ومنضبط جداً، ومساند قوي لموسكو في المواضيع الدولية، ولكن ليس من دون مرونة في المواضيع المحلية، لكن عصريته وحذره لم يكونا مقبولين لقطاعات من الحزب الاشتراكي، وبدت هنالك قيادة مزدوجة لجوهر حكومة الوحدة الشعبية. اما الحزب الراديكالي فنزع الى جانب الحذر من الحزب الشيوعي لكنه انقسم ثلاثة مرات وفقد أهميته السياسية، والحزبان الأيديولوجيان الآخران في الحكومة، حركة العمل الشعبي المتحدة (MAPU) واليسار المسيحي (IC) أيضا عانيا من الخسائر فالأول انقسم الى حزبين، في حين ان حزب العمل الشعبي المستقل (API) بزعامة رفائيل تارود (Rafael Tarud) عضو مجلس الشيوخ فانه كان حزب شخصي مع أهمية سياسية قليلة، ومشكلة واحدة رئيسية لوجود عدد كبير من الأحزاب في الحكومة هو فرض نظام الكوته في تقسيم المناصب الحكومية، فالأماكن وزعت اكثر او اقل بموجب جدول ثابت مفضلا الأحزاب الأصغر، لكن المرؤوسين كانوا من أحزاب مختلفة، هذا النظام صمم لإيقاف أي حزب من السيطرة على الوزارة، في الممارسة النتائج كانت مدمرة، فسلطة الأحزاب حلت محلها سلطة إدارية، السيطرة والتحكم بالتنفيذ من قبل آلية الحكومة أضعفت، والتأثير على الخدمة المدنية المحترفة، الذي كان تعاونها حاسما وجوهريا اذا ما أريد لهكذا برنامج إصلاح طموح ان ينجح كان سلبياً جداً [28].وقد سعت الحكومة الى إيجاد صيغة توافقية للرؤى المتباينة في بعض الأوقات للأحزاب التي شكلتها وتحت أي ظرف فقد سعى الليندي الى إحياء الجهود الإصلاحية، التي كان بالإمكان إجازتها ضمن القوانين النافذة، والتي قد لا يمانعها الكونغرس الذي لليمين الغلبة فيه، وهو ما وضع محددات من الناحية الواقعية، وهذه المحددات قدمت لليمين الفرصة في التحكم بالإطار الزمني لعملية التغيير [29].وعلى العموم فقد واصل الليندي سياسة التأميم الاشتراكية رغم المعوقات إذ أمم شركة البرق والهاتف الأمريكية (I.T.T) والتي بلغت قيمة أصولها 153 مليون دولار وتلت شركات النحاس المؤسسة من حيث القيمة المادية [30]، كما تم تأميم 60% من البنوك المحلية الخاصة، وتم اكتساب أصول عدد من البنوك الأجنبية، تضمنت بنك أمريكا وبنك لندن وبنك جنوب أمريكا [31]، وبينما دعم معظم التشيليين تأميم شركات النحاس او على الأقل ابدوا تفهما له فان الإصلاح الزراعي اثبت انه اكثر تناقضا، ومن دون شك لارتباطه بالداخل، فلم يكن لدى أحزاب الحكومة مفهوم موحد لشكل إعادة تنظيم الريف في المستقبل، لاسيما الحزب الاشتراكي والشيوعي والراديكالي في موضوع طبيعة التعاونيات الزراعية، الإصلاح الزراعي، مع ذلك، تعاظمت سرعته. ووعد جاك تشونتشول (Jcques Choncol) وزير الزراعة في حكومة الليندي بمصادرة كل الملكيات الزراعية التي زادت عن 80 هكتاراً، وقد كان رجلاً عند كلمته، الا ان المتشددين في حكومة الوحدة الشعبية والحركة الثورية لليسار (MIR) استاءوا من استخدام الوزير لجدول زمني لذلك، وتطبيقه لما وصفوه بقانون الإصلاح الزراعي البرجوازي الذي سنه الحزب الديمقراطي المسيحي أثناء وجوده في السلطة 1964 – 1970، ولكي تتم عملية تسريع الإصلاح فان منظمة مير نظمت الفلاحين فيما دعته "حركة الفلاح الثورية". التي استولت على 1700 من الملكيات الزراعية، كان العديد منها اقل من 80 هكتارا في الحجم، وقد وضع ذلك الليندي في وضع محرج، فاذا ما سمح للشرطة بطرد الفلاحين سيصبح علنا متهما بخيانة الشعب، وان تعايش مع هذا الواقع، سيتهمه اعداؤه بان ذلك دليل على استهزاء الحكومة بالقانون وللخروج من هذه المعضلة، فان الليندي لجأ الى حيلة، إذ توجد فقرة معروفة قليلاً في القانون

سمحت له بحيازة الأراضي وتعيين إدارة مؤقتة لها، استعمال هذه الوسيلة مكن الحكومة من استرضاء اقصى اليسار، مع البقاء ضمن روح القانون، لكنه فعل القليل للتخلص من حدة المعارضة، وفي قيادتها للإصلاح الزراعي الكامل، فان الحكومة قررت جعل المزارع المصادرة على شكل كيانات جديدة سميت "مراكز الإصلاح الزراعي "CERA" وكل مركز منها يعطي الدولة 90% من أرباحه، في حين تدفع الحكومة اجورا لأعضائه بينما تسوق الإنتاج، وعلى أية حال، فان القوانين التي نظمت "CERA" كانت مصاغة بغموض جداً ولم يكن احد يعرف بالتحديد ما هو الشكل الذي ستأخذه الوحدة الزراعية الجديدة، وفي الحقيقة، يبدو أكثر انه جهاز سمح للحكومة بتجاوز تشريع الإصلاح الزراعي الموجود وفي اتباع هدف المجتمع اللاطبقي في الريف، والنقاد سرعان ما هاجموه الذي عدوه مظهراً لمجرد نقل وتحويل صلاحيات اكثر للملكية الى البيروقراطيين بينما يبعد الشركات الفردية او الجماعات من السيطرة على الفائض المتولد في القطاع الريفي، وقد عقدت الحكومة الحالة الزراعية بشكل اكبر، حينما بالإضافة الى مراكز الإصلاح الزراعي أنشأت مراكز الإنتاج "CEPRO" هذه الوحدات المملوكة للدولة استعملت للتعامل مع "الأشكال الاستثنائية للزراعة" عمالها كانوا موظفين في الدولة الذين استلموا أجور ومنافع الأمن الاجتماعي، وبالرغم من انها شكلت 2% من المزارع الجماعية، فإنها في النهاية غطت حوالي 1 من سبعة من الأرض في القطاع المصلح، واصبحت الأراضي الزراعية التي بلغت 80 هكتاراً او اكثر عام 1965 لا تزيد نسبتها عن 3% عام 1972، وانخفضت الحيازة الزراعية بشكل حاد، ذلك التغيير الأساسي في هيكلية القوة الزراعية، قاد الى غياب المزرعة بشكلها المألوف في تشيلي، وانتقلت المشاكل في مناجم النحاس اليها، إذ لعب التنافس السياسي دوره ومنع الفلاحين ان تأخذ الدولة مكان أسيادهم السابقين، وبدا ان الحكومة غير قادرة على تقدير تطلعات الفلاحين [32].إن الطريق الى الاشتراكية كان مسدوداً بفعل الكونغرس، حيث كانت المعارضة تمتلك الأكثرية وأحيا الليندي الأساليب غير الديمقراطية حين تجاوز الكونغرس، واستمر في مصادرة الملكيات مستعملا سلطاته الرئاسية، واقترح تعديلا دستوريا مستبدلاً الكونغرس بمجلس شعبي وعرض ذلك للاستفتاء العام وبصورة مسبقة رفض الكونغرس هذه الحيلة سنة 1972، واعتبر هذا الاقتراح ذروة محاولات الليندي من اجل إقامة دولة ماركسية[33].

شهد عام 1972 أيضا انخفاض إنتاج الغذاء وارتفاع الواردات منه واتبعت الحكومة وسائل الاقتصاد الكينزية في رفع المرتبات والأجور، وقد استفاد 95% من السكان من انخفاض الأسعار وزيادة التعيينات [34]، وانخرطت الحكومة في معارك سياسية متكررة ومريرة مع أحزاب المعارضة في الكونغرس، ونزاعات قانونية مع الشركات متعددة الجنسيات في محاكم فرنسا، جمهورية المانيا الاتحادية (المانيا الغربية)، الولايات المتحدة وأمم أوربية غربية أخرى وكانت هنالك محاولات متكررة للكونغرس لتطويق السلطة التنفيذية للحد من تدخلها في الاقتصاد وسعى لعزل وزراء كابينة الليندي الوزارية [35]، الا ان المواجهة الرئيسية مع الحكومة جاءت في تشرين الأول 1972 بعد مقترح لزيادة سيطرة الدولة على تجهيزات شركات شاحنات النقل. أهمية هذا القطاع في بلد لديه جغرافية مثل تشيلي. قطاع النقل الحيوي كان بشكل مرئي مشلولاً لمدة شهر بسبب الاضراب، وكان هنالك تضامن قوي مع المضربين من قبل الأكاديميين وقطاعات البرجوازية الصغيرة، صدمت حركة الاضراب هذه الحكومة وحظيت بدعم الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الوطني وكنتيجة للاضراب تم إدماج القوات المسلحة في الكابينة الوزارية، لكنه كان متأخراً جداً تحجيم عملية الاستقطاب السياسي [36].علاوة على انخفاض أسعار النحاس وهو جزء رئيسي من صادرات تشيلي من 68 الى 48 سنتاً للرطل، وعنى هبوط سعره بمقدار سنت واحد للرطل فقدان البلاد 12 مليون

دولار من واردات البلاد من العملة الصعبة سنوياً، ومما زاد من صعوبة الأمر زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة والنفط، والذي على البلاد شرائها بالعملة الصعبة، فضلا عن الغاء الولايات المتحدة للقسم الأكبر من القروض التي وعدت بمنحها لتشيلي [37]. وبالرغم من ان عدة أعضاء في التسلسل الهرمي للكنيسة كانت لديهم صلات شخصية وثيقة مع العديد من مؤسسي وقادة الحزب الديمقراطي المسيحي، فان الكنيسة ظلت محايدة رسمياً وأكد الأساقفة إعادة تأكيد الالتزام بالعملية الديمقراطية وعبروا عن ثقتهم بالحكومة، وان الكاردينال راؤول سيلفا هنريكه (Raul Silva Henriquez) تبادل زيارات الكياسة التقليدية مع الليندي، وكان يظهر بانتظام معه علنياً كواجب رسمي، الا ان عام 1973 شهد انتقاد الأساقفة الأول علناً لمقترح وزارة التربية في شباط 1973 الذي دعا الى توحيد نظام المدارس الوطنية لاسيما ان حوالي 15% من مدارس البلاد هي للرومان الكاثوليك، كما ارسل قادة الجيش رسالة الى أللليندي عبروا فيها عن معارضتهم لهذا المقترح مما اضطره لسحب المقترح، لكن شكوك الأساقفة حول نياته بعيدة المدى أصبحت علنية [38]، ولم تحسم انتخابات الكونغرس بمجلسيه في 4 آذار 1973 التنازع السياسي بين الحكومة ومعارضيها، فيما أحبطت القوات المسلحة النظامية محاولة انقلاب عسكري في 26 حزيران 1973 لكن ذلك كان إنذارا للامة بالشعور بحالة عدم الارتياح داخل القوات المسلحة، وأخذت مجموعات الجناح اليميني وحركة مير (MIR) اليسارية تلوح بالسلاح ضد بعضها البعض، وأصبحت المظاهرات حدثاً يومياً [39]، وفي تموز – آب 1973 اصبح الاقتصاد مشلولاً بشكل خطير جدا وارتفع التضخم ليصل الى 320% وعجز الميزانية بلغ 115%، واي محاولة لتعزيز التنافس الاقتصادي أصبحت وهمية في سياق هكذا عدائية ضد حكومة الوحدة الشعبية وعدم القدرة على المحافظة على النظام العام هذه الأرضية التي مهدت للقوات المسلحة للقيام بانقلابها في 11 أيلول 1973 [40].

ثانياً – انقلاب 11 أيلول 1973

سار التوجه نحو قيام القوات المسلحة التشيلية بأسقاط الحكومة من خلال عمل عسكري بمساندة الولايات المتحدة بموازه العمل السياسي والاقتصادي الأمريكي المعادي لهذه الحكومة، وهي فكرة كانت سابقة لتولي الليندي دست الحكم، وظلت تتكامل أبعادها خلال مدة حكمه، من خلال إقامة صلات قوية بين مسؤولين في الإدارة الأمريكية وضباط في الجيش التشيلي، وتوفير كافة الاحتياجات لهم لكي يضمنوا دعمهم ضد الحكم الاشتراكي، وإمداد القوات المسلحة التشيلية بالمنح والمساعدات [41]، وعدم القدرة لحل الأزمة في الفضاء السياسي جعل موقف القوات المسلحة مهما بازدياد القوات المسلحة التشيلية كانت فخورة باحترافيتها وتبعيتها للسلطة الدستورية، لكن في الحقيقة عبر تأريخها لعبت دوراً مهماً في شكل الدولة التشيلية، وفي مناسبة، في تعريف المحصلات السياسية كما حصل في العشرينيات والثلاثينيات – لكنها بعد ذلك أذعنت لدور اقل كثيراً وفي الستينيات حصل تبدل في نمط تفكير القيادة العسكرية التي أصبحت مرتبطة ببرامج التدريب العسكرية الأمريكية التي قدمت مفهوما للأمن الوطني تم فيه تعريف الشيوعية كتهديد رئيسي [42]، المؤسسة العسكرية، مع ذلك، بقت بصعوبة منعزلة من تكثيف الاستقطاب السياسي والعنف الذي شاب العام الأخير من حكومة الليندي. دعا السياسيون اليمنيون لانقلاب وحاولوا بثبات تحريض مؤامرة عسكرية حتى الحزب الديمقراطي المسيحي من خلال مساندته لاضراب تشرين الأول 1972، ودعمه لإعلان الكونغرس بعدم شرعية الحكومة عام 1973 وعبر زيادة العنف من خلال هجماته على الحكومة، بدا انه رأى ان انقلاب عسكري هو الحل الوحيد للصراع، وفي الحقيقة عدة قادة بارزين في الحزب الديمقراطي المسيحي رحبوا علناً بانقلاب، رغم ان العديد لم يفعلوا ذلك. أحداث عديدة ساهمت في تدهور العلاقات بين

الحكومة والمؤسسة العسكرية فالأخيرة كانت وبشكل ملحوظ غير متحمسة حول الزيارة الطويلة التي قام بها كاسترو (Castro) الزعيم الكوبي الى البلاد في عام 1971. الجيش والشرطة استاؤوا من وجود حراس الليندي الشخصيين الذين انحدروا من الجناح اليساري المتطرف للوحدة الشعبية، والنمو غير السهل لشائعات تسليح العمال وحضور العديد من الثوريين من أقطار أمريكا اللاتينية الى تشيلي، لاسيما كوبا، الاستياء عبر عن نفسه علناً بخصوص التعليم، فبالرغم من تأخر الإصلاح التعليمي وان الإصلاح المقترح نفسه كان تقدميا في العديد من الجوانب، فان مسودة المقترح وظفت مفردات ماركسية التي أزعجت العديد من القطاعات، وتم النظر اليه من خلال الكنيسة كتهديد لمدارسها الخاصة ولتعليم الدين في مدارس الدولة، كما ان الجيش جعل معارضته معروفة لها أيضا. وأصبح من غير الممكن على القوات المسلحة ان تبقى موحدة في حيادها تجاه العملية السياسية حالما دخلت الكابينة الوزارية في تشرين الثاني 1972 في مجهود لاستعادة درجة من الهدوء السياسي. لكن اذا ما كان انخراطها في الكابينة الوزارية انتج حلولا سياسية مؤقتة، فانه زاد التوتر داخل الجيش الذين دعموا قائد الجيش براتس (Prats) في موقفه الدستوري وأولئك الذين كرهوا حكومة الوحدة الشعبية وكل من وقف لدعمها. كما ان الضباط العسكريين في الحكومة رفضوا التوقيع على مرسوم مصرين على انه سيصرح عمليات أكثر للاستيلاء على المصانع. كل ذلك أدى الى زيادة استياء الجناح اليساري لحكومة الوحدة الشعبية تجاه المؤسسة العسكرية، التي أصبحت مشاركا مباشرا في السياسة. العسكريين بقوا في الكابينة الوزارية للأشراف على انتخابات الكونغرس في 4 آذار 1973 لكن نتائجها غير الحاسمة أقنعت الضباط المتآمرين ان انقلاب هو الحل الوحيد [43]. وضمن الخطة الموضوعة لدعم القوات المسلحة إعادة الولايات المتحدة جدولة الدين العسكري التشيلي، وعرضت واشنطن ائتمان للمبيعات العسكرية الخارجية، واستلمت قواتها 10 ملايين دولار ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) للعالم المالي 1972 و12.4 مليون دولار للعام المالي 1973، ورأت لجنة تخطيط السياسة الأمريكية (ARA) انه سيكون من الضار للمصالح الامريكية اذا ما أصبحت المؤسسة العسكرية التشيلية ملتزمة لثورة حكومة الوحدة الشعبية، وحذرت اللجنة من عواقب تخفيض الائتمان لبرنامج (FMS) بشكل يقل عن 12.4 مليون دولار، كما ابلغ براتس الذي عينه الليندي وزيرا للدفاع أيضا للرئيس بازدياد الاستياء على سياسات الحكومة وأفعالها رغم انه ظل يعمل جاهداً لإبقاء الجنود في ثكناتهم [44].الأسبوع الأكثر أهمية في السياسة التشيلية في المدة التي سبقت انقلاب 11 أيلول 1973 بدأ يوم 20 آب 1973 حينما اجتمع 120 من ضباط القوة الجوية مع الجنرال رويز (Ruiz) ولايغ (Leigh) انتهى الى القرار برفض إجراء الليندي بعزل رويز قائد القوة الجوية عن منصبه، وأقلعت طائرات القوة الجوية من طراز هوكر هانتر من سانتياغو الى قواعد في مدينة كونسبسيون (Concepcion)، حيث القوة البحرية كما القوة الجوية في حالة إنذار، وبعد ظهر نفس اليوم استسلم رويز لتهديد الجنرال براتس بأخذ السيطرة على القوة الجوية كوزير للدفاع وادى الجنرال لايغ القسم قائدا لها وفي 21 آب 1973، تجمع عدد كبير من زوجات الضباط من بينهن عدد من زوجات الجنرالات عند محل إقامة الجنرال براتس لتقديم رسالة تطلب منه الاستقالة، وحينما فرقت الشرطة المجتمعين بالغاز المسيل للدموع استفز ذلك الشقاق داخل القوات المسلحة وانه بعد اجتماع براتس مع مجلس الجنرالات قرر الاستقالة من كلا منصبيه وزيرا للدفاع وقائدا للجيش [45]، وأمل انه بذلك اعطى الليندي الوقت للتوصل الى اتفاق مع الحزب الديمقراطي المسيحي، وفي نفس الوقت تجنب تلطيخ يديه بالدماء، لكن لسوء الحظ استقالته أبعدت العامل الرئيسي الذي أعاق انقلابا عسكريا الذي اصبح الآن مسألة وقت [46].ضم المتآمرون للانقلاب الجنرال خوسيه توريبو ميرينو

(Jose Toribi Merino) بشكل أساسي، وتم الاتفاق في يوم 7 أيلول 1973 على قرار الانقلاب بعد توقيع سيزار ميندوزا دوران (Cesar Mendoza Duran) قائد الشرطة عليه وفي يوم 9 أيلول 1973 وقع عليه أيضا لايغ قائد القوة الجوية وينوشيه [47] (Pinochet) قائد الجيش [48]، وأبلغ قادة الانقلاب الولايات المتحدة بتأريخ الانقلاب، وقد روعي في موعده ان يكون متوافقاً مع تواجد وحدات البحرية الأمريكية على شواطئ تشيلي بغية التهيؤ للقيام بمناورات مشتركة مع البحرية التشيلية في عملية سميت أونيتاس وهي عبارة عن استعراض للقوات البحرية كان يقام دورياً في 18 أيلول من كل عام بمناسبة عيد استقلال تشيلي، الا ان الغاية الحقيقية لتواجد قطع البحرية الأمريكية في ذلك العام هو توفير الأسناد للانقلابيين، وقد وضعت الولايات المتحدة خطة تفصيلية بهذا الصدد تضمنت:

1- توفير المساندة المعنوية والدعم الاستراتيجي للوحدات المشاركة في الانقلاب بواسطة سفن البحرية الأمريكية.

2- نشر 100 عسكري أمريكي على الأراضي التشيلية مع خبراء مدنيين واستخبارات عسكرية للمساهمة في مناورات اونيتاس.

3- توفير الدعم الاقتصادي فيما يخص التكنولوجيا والمعدات للوحدات المشاركة في الانقلاب.

4- توفير المعونة اللازمة لخبراء الشرطة بواسطة مختصين أمريكيين [49].

نصت خطة الانقلاب على قيام القوات البحرية بالسيطرة على مدينة فالباريسو وقطع الاتصالات فيها وفي سانتياغو وعند الساعة الثامنة صباحاً سيتحرك الجيش في سانتياغو. ودائرة ضيقة من حامية سانتياغو ستقوم بالإطاحة بالحكومة وتقوم بالسيطرة على منشآت الطاقة، الماء والاتصالات التلفزيونية لمنع العمال من جعلها غير صالحة للعمل وطوابير من خارج المدينة ستقوم عندئذ بتحييد أي مقاومة في الضواحي، والقوة الجوية ستكون في اليد لتدمير محطات الإذاعة الحكومية، واذا ما كان ضروريا قصر مونيدا الرئاسي واي نقاط للمقاومة، واتخذ بينوشيه قاعدة لنفسه في مركز الاتصالات العسكرية في سفوح الانديز في ضواحي العاصمة. وآخرون اتخذوا مواقع لهم في مقابل قصر مونيدا في وزارة الدفاع والتي شغل ثلاثة من طوابقها الخبراء العسكريون الامريكيون، تقارير حركة غريبة للقوات في فالباريسو والبلدات قرب سانتياغو بدأت بالوصول الى قيادة ائتلاف الوحدة الشعبية والى الحكومة، وأورلاندو ليتيلير (Orlando Letelier) وزير الدفاع كان أول شخصية حكومية تم احتجازها عندما وصل لمعرفة الوضع في وزارته، تقارير تحركات القطعات المشبوهة بدأت بالوصول في منتصف الليل، وقد استيقظ الليندي حوالي الساعة الرابعة صباحا وبدأ بمحاولة معرفة ما الذي يحصل وفي النهاية قرر الذهاب الى قصر مونيدا والذي وصل اليه في حوالي الساعة 7,20 صباحاً مرتدياً بنطالا رماديا ذا لون فحمي وقفاز الياقة المدورة وسترة ذات نسيج صوفي خشن حاملاً بندقية AKM اهداها إياه فيدل كاسترو الزعيم الكوبي خلال زيارته له عام 1971 وتوجه مباشرة الى مكتبه، وفي الساعة 7,55 صباحاً القى خطابا للامة وهو غير متيقن مما حصل، وبصوت هادئ قال ان جزءا من البحرية قد تمرد، وان مدينة فالباريسو قد تم الاستيلاء عليها، لكنه عبر عن امله، ويقينه بان جنود ارض الإباء سوف يعرفون واجبهم مضيفاً انا هنا، وسأبقى هنا مدافعاً عن الحكومة التي امثلها بإرادة الشعب، وفي الساعة 8,45 صباحا القى خطابا آخر جاء فيه "ان الحالة حرجة، نحن نواجه انقلابا الذي اغلبية القوات المسلحة شاركت فيه، في هذه الساعة المظلمة أريد ان أذكرك بكلمات قلتها في عام 1971، قلت لهم بهدوء، مع الهدوء والطمأنينة الكاملة، انني لا املك ان اجعل الرسول او المسيح، لا املك ان اجعل شهيداً، انا مقاتل اجتماعي وفي مهمة أعطيت لي من الشعب. لكن دع أولئك الذين يريدون ترجيح التأريخ وتجاهل إرادة الأغلبية في تشيلي يعلموا، من دون

ان أكون شهيداً، سوف لن آخذ خطوة واحدة للوراء، دعمهم يعلموا ذلك، دعوهم يسمعوه، دعوه منقوشاً بعمق فيهم – سأترك مونيدا حينما املك تفويضا وفي الذي أعطاني إياه الشعب التشيلي، وواصل حديثه العملية الاجتماعية لن تختفي بسبب اختفاء قائد، انها ربما تتأجل قد تكون لفترة طويلة، لكنها في النهاية لا يمكن ان تتوقف" [50]. وفي الساعة 9,15 صباحا القى الليندي خطابه الأخير لشعب تشيلي، ومعظم المدافعين عن القصر تجمعوا لسماعه وامسك بسماعة الهاتف التي ربطته بإذاعة ماغلانيس (Magallanes) بيد واحدة وبندقية AKM في الأخرى وخوذة عسكرية على رأسه [51] وورد فيه "كلمة لأولئك من ادعوا أنفسهم ديمقراطيين، يملك التحريض على هذا الاضطراب، لأولئك من قالوا انهم ممثلو الشعب يملك الأوهام وعمل بغباء لجعل هذه الخطوة التي قذفت تشيلي اسفل شفا كارثة. باسم المصالح الأكثر قدسية للشعب، باسم الوطن. أنا أدعوك لأخبرك احفظ الإيمان لا الإجرامية ولا الاضطهاد تستطيع إعادة التاريخ الى الوراء. هذه المرحلة سيتم تجاوزها، إنها لحظة قاسية وصلبة. انه من المحتمل انهم سيسحقوننا، لكن غدا يعود للشعب، العمال. التقدم الإنساني تجاه فتح لحياة أفضل. مواطنيي: انه من المحتمل انهم سيسكتون الإذاعات، وانا سوف أغادرك. في هذه اللحظات الطائرات تحلق فوق رؤوسنا. وقد تمطرنا بالرصاص. لكن اعرف إننا هنا، على الأقل مع هذا النموذج، لنظهر انه في هذا البلد هنالك أناس يعرفون كيف يواجهون التزاماتهم، أنا سأفعل ذلك أيضا... ربما هذه آخر فرصة لي لألقي خطاباً بنفسي أمامكم. القوة الجوية قصفت أبراج إذاعة بورتاليس وراديو كوربوراسيون. كلماتي ليست ملوثة بالمرارة، لكن أكثر بالخداع. انا آمل انه سيكون عقاباً أخلاقيا لأولئك الذين خانوا الطريق الذي أخذوه كجنود تشيلي... الأدميرال ميرنو، الذي عين نفسه قائداً للبحرية، السيد ميندوزا، الجنرال القاسي الذي بالامس أعلن ولاءهللحكومة، الذي سمى نفسه مديراً عاما للشرطة في مواجهة هذه الحقائق، الشيء الوحيد الذي بقي لي لأقوله للعمال هو: لن أستقيل انا أقول لك إنني متأكد ان البذور التي الآن زرعناها في وعي الكرامة للآلاف وآلاف التشيليين لا يمكن ان تدفن نهائياً.... التأريخ لنا، والشعب سوف يصنعه. عمال بلدي، أريد ان أشكركم للإخلاص الذي دائماً أظهرتموه، الثقة التي وضعتموها في رجل الذي كان فقط مفسراً للرغبة العظيمة للعدالة، الذي أعطى كلمته بانه سيحترم الدستور والقانون... في لحظة التعريف هذه. آخر شيء أستطيع ان أقوله لك أنني آمل منك ان تتعلموا هذا الدرس: الرأسمال الأجنبي والإمبريالية، متحدة مع العناصر الرجعية، خلقت الجو للقوات المسلحة لخرق تقليدها" [52]. وبحلول منتصف الصباح تركت الشرطة القصر الرئاسي، وتبعهم المستشارون العسكريون وجزء من مفرزة التحقيقات، ووقفت دبابات الانقلاب في خط أمام القصر، وبدأت مفاوضات بالهاتف بين الليندي والرجال العسكريين الذين يوجهون حصار القصر من مبنى وزارة الدفاع المقابل له، وفي الساعة 11,55 بدأ القصف على القصر الرئاسي إذ أرسلت القوة الجوية طائرات هوكر هانتر بريطانية الصنع وهي محملة بالصواريخ، التي 18 منها أصابت القصر بدقة مميتة (وقد انتشرت رواية مفادها انه من المحتمل ان طيارين أمريكيين قادوها لان التشيليين غير قادرين على التصويب بهذه الدقة)، والسؤال المطروح هنا لماذا تم قصف القصر، في حين انه بإمكان دبابة بسهولة ان تدخله؟ الإجابة كجزء من الرغبة في انخراط القوة الجوية مباشرة في الانقلاب ومن المحتمل لإنقاذ حياة المهاجمين، انه يبدو انه استعراض درامي لقوة القوات المسلحة، القصف لم يشجع المقاومة التي كانت هنالك خشية أن تأتي من المصانع التي تم خزن السلاح فيها، وفي الحقيقة لم تكن هنالك مقاومة مهمة سوى في مصنع نايلون سومار، الذي تم قصفه (بعدما أشارت التقارير ان العمال المسلحين فيه قد أسقطوا مروحية)، كما حصل تبادل لإطلاق النار بين اليساريين في الكلية التقنية والجيش حتى السيطرة عليها في اليوم التالي. وبعد

الساعة 1,30 ظهرا خرج السياسيون والأشخاص العاملون في القطاع الطبي من القصر رافعين الأعلام البيضاء، أما الليندي فقد انتحر، وبعد فحص جثته من قبل الخبراء الطبيين وخبراء المقذوفات، نقلت الجثة بالطائرة الى فينا ديل مار (Vina del Mar) لدفنه في مقبرة العائلة، التي تم إزالة كل الإشارات الى عائلة الليندي في أحجارها، ووضع أفراد من الشرطة لحراستها [53].

ثالثاً – ترسيخ النظام الدكتاتوري وتداعياته الداخلية 1973 – 1981

شاهد الناس الجنرال بينوشيه على التلفاز ومن ورائه العلم التشيلي ومعه ثلاثة من القادة العسكريين الذين ساهموا في الانقلاب وهو يتحدث مدعياً الحزن للأوضاع التي اضطرته حسب قوله لشن الحرب ضد الماركسية إذ أن الدولة تمت السيطرة عليها من قبل مجموعة من السفاحين السوفيت ورجال حرب العصابات الكوبيين وانه لن يدخر وسعا في معالجة ما خربه الدكتاتور الليندي الذي نفذ انتحاراً خوفا من اكتشاف أعماله المعيبة التي استطاع بينوشيه وزملاؤه اكتشافها حسب ادعائه [54]، وفي غضون ساعات من استيلائهم على القصر الرئاسي والأماكن الأخرى التي لها أهمية عسكرية وسياسية معادلة له، اصدر قادة الانقلاب سلسلة من المراسيم بقوانين التي تالياً تم تعريفها بانها قوانين تشريعية التي لا يمكن تحديها من قبل أي من هيئات الحكومة. المرسوم بقانون رقم 1 أقام الخوانتا (Junta) أي المجلس العسكري لحكومة جمهورية تشيلي وفوض الخوانتا سلطات تشريعية وتنفيذية غير مقيدة، وأعضاء الخوانتا تم تحديدهم بانهم الجنرال بينوشيه قائد الجيش، الأدميرال خوسيه توريبو ميرنو (Jose Toribo Merino) قائد البحرية، الجنرال غوستافو لايغ جوزمان (Gustavo Leigh Guzman) قائد القوة الجوية والجنرال سيزار ميندوزا دوران (Cesar Mendoza Duran) المدير العام للشرطة الوطنية [55]، وزعم المرسوم بقانون ذاته ان الخوانتا سوف تضمن الفعالية الكاملة للسلطة القضائية وسوف تحترم الدستور والقانون في الجمهورية، بقدر ما الحالة الراهنة في البلد تسمح لأفضل الأعمال التي تقررها، وبتوليها للسلطات التنفيذية، التشريعية والدستورية فانها تركت العمل للسلطة القضائية، التي بسبب التقارب الأيديولوجي، كانت مطيعة للسلطة الحقيقية للدكتاتورية. وفي الحقيقة ممثلو السلطة القضائية تجمعوا سوية في الأكاديمية العسكرية لإضفاء الشرعية على الانقلاب وجعل انفسهم في خدمة السلطات العسكرية [56]، وما ان تولت الخوانتا مقاليد الحكم حتى أعلنت بزعامة بينوشيه عن حلها للحكومة وامرت زعماء ائتلاف الوحدة الشعبية الأكثر بروزاً بتسليم انفسهم، وعد الكونغرس الذي تألف من مجلسي النواب والشيوخ منحلاً، علاوة على فرض حالة منع التجول وإيقاف العمل بمبدأ حرية الصحافة وفرض الرقابة المشددة [57]، وان مستوى الاستقطاب السياسي والاجتماعي في المجتمع التشيلي خلال الأشهر والأيام التي قادت الى الانقلاب العسكري شكلت واحداً من العوامل التي من البداية سمحت لنظام بينوشيه لتبرير العنف الذي وظفه ضد السكان بشكل كبير [58]، جر المؤسسة العسكرية الى السلطة امتاز بالعنف الشديد، رغم انه لم يلق مجابهة بالوسائل العسكرية، فقد لقي 3 آلاف شخص مصرعهم في أيام الانقلاب الأولى على يد الانقلابيين ومعظمهم تم إعدامهم حتى من دون ان يحظوا بمحاكمة، وغصت المعتقلات بالسجناء لأسباب سياسية، وتم إنشاء عدد كبير من مراكز الاعتقال، وجرى النفي الإجباري لعدد بلغ 100 الف شخص كحد ادنى، وتم عزل عشرات الآلاف من الأشخاص عن وظائفهم الحكومية في الإدارة العامة والجامعات والمدارس والمؤسسات العامة والخاصة، وعد التعذيب من أدوات النظام الرئيسية، وتم أغلاق الصحف التي ظنت الحكومة إنها لن تقدم دعمها غير المقيد لها، وتم اشتراط حصول كافة الصحف والمجلات اليومية الصادرة حديثاً على موافقة من قبل وزارة الداخلية، وكان من اللازم ان يولد انقلاب بهذه الدرجة العالية من القمع ممانعة واسعة في بلد لديه تقاليد ديمقراطية راسخة، وهو ما

لم يحصل، لان المجتمع تحول الى الاستقطاب الشديد، وانسل الكره السياسي والاجتماعي في نسيجه باسره [59].لكن السؤال المطروح هنا هو لماذا كان الانقلاب قاسياً جداً؟ لم يكن هنالك في تشيلي ليقارن، على سبيل المثال، مع حركات التمرد الحضرية القوية في الأرجنتين والأورغواي، الحديث عن تسليح العمال لم يكن في معظمه سوى حديث، وبينما بعض المليشيات السياسية بلا شك حازت أسلحة، الا ان حجمها كان ضئيلاً. مع ذلك، حجم التمزق الاجتماعي والاستقطاب كان هائلاً جداً. مشاعر الحرب الأهلية كانت في الجو. في هذه الظروف، أعضاء ائتلاف الوحدة الشعبية صنفوا على انهم عدو، وليس مجرد معارضين سياسيين. المؤسسة العسكرية في تشيلي أخرت تدخلها التدخلات السياسية في المؤسسات العسكرية في الأرجنتين او البرازيل، كان من المحتمل ان تتخذ عملاً بوقت أبكر حينما الحرارة السياسية تكون أقل قسوة من الانقلاب، تجعل المرء يشعر ان انخراط الجيش في السياسة حصل لان حكومة الوحدة الشعبية كانت خطأ خطيرا. الحلول سوف تكون، مبدئياً على الأقل، عسكرية وليست سياسية، الانقلاب كان حركة ضد كل السياسيين وليس فقط لأولئك الذين من اليسار. هدف المتآمرين كان الغاء الأحزاب السياسية، وليس لعقد اتفاق مع أحزاب الجناح اليميني، ولم يفترضوا ان أحزاب اليسار كانت هيئات من طبقة سياسية صغيرة [60]. وطالما ان الرئيس لم يعد منصباً والكونغرس تم حله، قاعدة المؤسسات السياسية للديمقراطية التمثيلية التشيلية لم تعد عاملة. قرارات الخوانتا حتما كان لها تأثير على هذه الجمعيات التي تجعل من الممكن عمل الهيئات التمثيلية، التي هي أسمياً الأحزاب السياسية، ذلك في الحقيقة ما حصل في 13 تشرين الأول 1973، حينما صدر المرسوم بقانون رقم 77 أعلنت فيه الخوانتا عدها غير قانونية، تلك الجمعيات التي أحزابها، والكيانات، المجموعات، الفئات او الحركات التي تمسكت بالعقيدة الماركسية، او التي في أهدافها او تصرفات اتباعها هي جوهرياً توافق مع مبادئ وأهداف هذه العقيدة والتي تميل لتدمير او تقويض قاعدة الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في مرسوم تأسيس هذه الخوانتا، وفي نفس القانون، الخوانتا كذلك أمرت بان الحالة القانونية لكل الأحزاب والمنظمات الأخرى التي ورد ذكرها تلغى، وامرت بان تحول ممتلكاتها الى الدولة [61]. وفي المرسوم التالي الذي صدر في وقت قريب جداً بعده، وهو المرسوم بقانون رقم 78 في 17 تشرين الأول 1973، الخوانتا اعتقدت انه من الضروري بصورة مطلقة لتعليق الشكل العادي للنشاط الحزبي في البلد، وأعلنت انه ستكون في (عطلة) كل الأحزاب السياسية والكيانات، المجموعات، الفئات او الحركات ذات طبيعة سياسية التي لم يتضمنها المرسوم بقانون رقم (77)، وكل ممتلكاتها سوف تدار بنفس الصيغة [62]. ولا بد من القول ان عنف الانقلابيين أدى الى فصم عرى الترابط بين الجيش والحزب الديمقراطي المسيحي الذي كان واقفا بالضد من حكومة الليندي. كما ساهمت خروقاتهم لحقوق الانسان وموقفهم المعادي للحياة الحزبية كما مر آنفاً، حدت بالحزب الى انتهاج نهج معارض للحكم العسكري، وتمثلت ردة فعل بينوشيه بانتزاع صفتهم الشرعية وحجز كافة الممتلكات والمكاتب العائدة لهم، غير ان هذه الإجراءات لم توقف حالة الرفض وعدم الانسجام بينه وبين تحالف الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، بل استمر كلاهما في مناقشات ذات طبيعة جدلية وبلا فائدة بشأن من تحمل مسؤولية سقوط الحكم الديمقراطي [63]. أما حركة (MIR)، فكان لديها بعض الخبرة في النشاطات غير القانونية (في ظل حكومة فراي) فانها امتلكت جهازاً سرياً، مسلحاً ومدرباً لأعمال حرب العصابات في المناطق الحضرية، الا ان مجموعة هذا الجناح اليساري المتطرف، قد تضررت بشدة لاسيما في المراحل الأولى والمبكرة للحكم الديكتاتوري، وتعرضت لنكستين رئيسيتين، الأولى مقتل أمينها العام ميغيل أنريكيه (Miguel Enriquez) في صراع مسلح مع الشرطة في سانتياغو، وظهور أربعة من أعضاء لجنتها المركزية

في مؤتمر صحفي، حثوا فيه رفاقهم على وقف الصراع ضد المؤسسة العسكرية، والخوانتا، لطالما اضطهدت (MIR) بسبب جهازها المسلح وكان دور الشرطة حاسماً وتأثرت الحركة بشدة بسبب أفعالهم، الحزب الاشتراكي مثل حالة اكثر تعقيداً. فقبل الانقلاب، مثل هذا الحزب اتحاد لمجموعات وميول أيديولوجية، بعد الانقلاب، ومع انقسام الحزب مع تراخي منظماته الداخلية، عانى اضطهادا هائلا ومروعا وكل أمنائه العامين المحليين قد تعرضوا للقتل، الحزب ترك من دون رابط بين أعضائه الذين نجوا، وفقط بعد مدة ليست بالقليلة ظهرت علامات لنوع من إعادة التنظيم بين صفوفه، تلا ذلك حصول نزاعات داخلية وانقسامات وفقدان الاتصالات بين الحزب في تشيلي وقيادته في المنفى، ومر الحزب بأخطر الأزمات في تأريخه، وما تبقى من الحزب الاشتراكي القديم، هو مجموعة مثلت الأغلبية بقيادة كلودوميرو ألميدا (Clodomiro Almeyda) وما لا يقل عن سبع منظمات صغيرة أخرى، وانه ليس من غير المناسب القول ان الحزب اصبح ممزقاً. موقف الحزب الشيوعي التشيلي هو أفضل بكثير من الحزب الاشتراكي، فبينما الحزب الاشتراكي لم يوحد صفوفه بعد الانقلاب، فان الحزب الشيوعي بدا أكثر اتحادا من أي وقت مضى، او هكذا ادعى قادته وأنصاره، بالرغم من انه كان هناك نقاش ضمن الحزب حول هيكليته الصارمة. وقد أحتفظ الحزب بدرجة عالية من التنظيم. ذلك بشكل رئيسي بسبب انه في الأيام الأولى للانقلاب اعطى الحزب توجيهات سياسية لأنصاره للتراجع وحفظ المنظمة، لأنه ليس صحيحا ان يرمي كل قوته في مواجهة عسكرية غير متكافئة. وبالنظر الى الخلف، فان الحزب الشيوعي وائتلاف حكومة الوحدة الشعبية، لم يكن لديهم فرصة مطلقا في دحر العسكريين. توجيه سياسي مختلف (قتال المؤسسة العسكرية كما اقترحت MIR) عنى في رأيه انتحاراً سياسياً، إذا ما أردنا فهم لماذا نجا الحزب الشيوعي من الاضطهاد فانه يجب ان نأخذ هذا التوجيه في الحسبان. رغم ان الحزب عانى بشدة، على سبيل المثال، ستة من أعضاء لجنته المركزية تم قتلهم من قبل الجيش و(11) آخرين تم اعتقالهم وستة آخرين توفوا لأسباب طبيعية، بشكل أساسي بسبب السن لم ينجوا من الحالة غير القانونية او الحالة المعضلية للنفي، فقط ثلثي اللجنة المركزية للحزب التي كانت قائمة عام 1973 ظلوا على قيد الحياة، وانه من الصعب جداً تحديد ما هو عدد أتباعه الذين ماتوا خلال الانقلاب وما تبعه، او تم وضعهم في السجن. وقد أكد الحزب ان الآلاف من أنصاره قد قتلوا او سجنوا او نفوا، ومن المؤكد ان الخوانتا قمعت الحزب بقسوة، لكنها لم تنجح في تدميره. يعني ذلك ان جيلا جديدا من كوادره الشابة تدير جهازه غير القانوني في تشيلي، لاسيما بسبب ان معظم قادته المعروفين جيداً تم اعتقالهم او أرسالهم الى المنفى، وقد مر الحزب بمرحلتين في ظروف العمل السري، محاولة تبنيه لهيكليته للظروف الجديدة الناشئة عن عدم القانونية، ولينظم وليعد نفسه لمعركة لمدة طويلة. وأنه يبدو انه حتى قبل الانقلاب امتلك اتجاها للعمل السري في حالة تم حظره قانوناً. الحزب تبنى نفس السياسة كما في عام 1948، منذ حالما مجددا الظروف لم تكن لمصلحة هجوم جبهوي ضد الجيش. مبدئياً، بعد الانقلاب حافظ الحزب على هيكل صارم مستنداً على نظام الخلية، الخلايا نظمت عمودياً، لذلك اعضاؤه أنعزلوا واحداً عن الآخر والاتصال تم المحافظة عليه بواسطة قائد كل خلية، المصدر الرئيسي للاتصالات بين أنصاره هو جريدة آل سيجلو (El Siglo) التي كانت جريدته اليومية قبل الانقلاب، كما تم تداول استعراض نظرياته في منشورات أيضا، مجلة أخرى للجهاز السري هي مجلة (الجبهة المضادة للفاشية) (Frente Anti Fascista) ومن الطبيعي، بسبب ان هذه المنشورات غير قانونية، فان تداولها كان محدوداً، وأكثر من ذلك، بغرض تجنب الخيانة، عزل الحزب أي عضو من منظمة لمدة، حال خروجه من السجن ليتأكد انه لم يتم تتبعه من قبل الشرطة السرية، وقد تعرض الجهاز السري لازمة أساسية، عندما تقريبا كامل

الموجهين السريين تم اعتقالهم بسبب ان احد أنصاره تكلم تحت التعذيب، ومن بين من تم اعتقالهم لويس كورفالان أمينه العام (Luis Corvalan) في تشرين الأول 1973، والتي كانت النكسة الأكثر خطورة له [64].

جدول رقم (1)
البناء التنظيمي للحزب الشيوعي في داخل تشيلي وفي المنفى

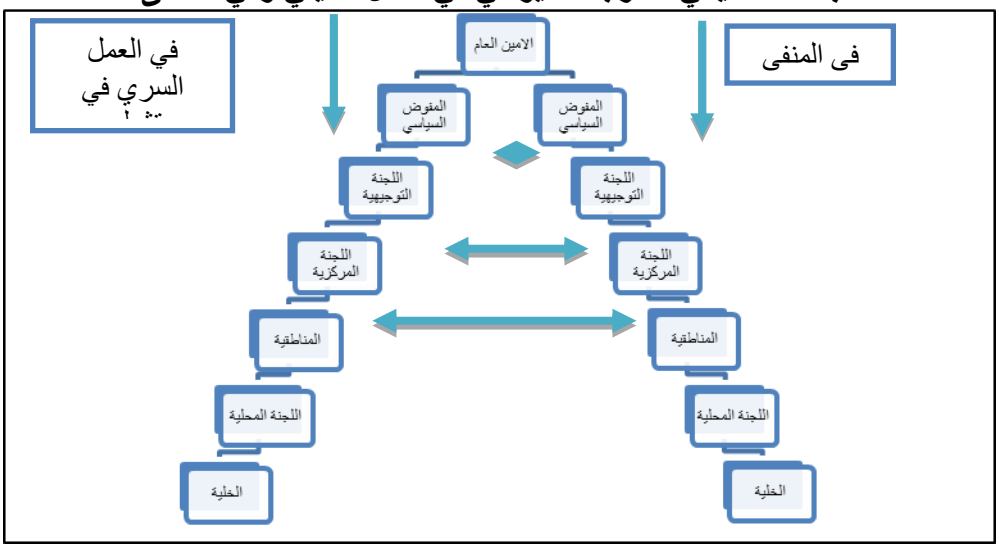

Source: Carmelo Furci, op. cit., Table 1, P.85.

وفي تقييمه للانقلاب وسياساته اللاحقة، لاحظ الحزب الشيوعي دور الإمبريالية الأمريكية، تدخل وكالة المخابرات المركزية (CIA) وتقوية الرجعية الداخلية، ووجه اقسى انتقاداته، الثوريون الزائفون من البرجوازية الصغيرة، واقصى اليسار قاصداً (MIR)، بعض عناصر الحزب الاشتراكي والراديكاليون الكاثوليك الذين تكتيكاتهم نبذت الطبقات الوسطى، ودفعت العسكريين باتجاه الانقلاب، أساسيا، اول نقد ذاتي من قبل الشيوعيين احتوى إعادة تأكيد مواقفه ورثاء عدم قدرته لفرض خطه التدريجي (أي في التحول نحو الاشتراكية: الباحث) على ائتلاف الوحدة الشعبية. صنف الشيوعيون النظام العسكري على انه فاشٍ، نتاجاً لثورة مضادة، وإعاقة عنيفة للعملية الثورية، لمواجهة هذا التحدي، اقترح إقامة (جبهة مضادة للفاشية) مع أهداف تكتيكية واستراتيجية: لخلق ائتلاف واسع لعزل الدكتاتورية وبناء ائتلاف لتشكيل حكومة وتعزيز دمقرطة النظام السياسي، معظم الأحزاب غير الماركسية قاومت المشاركة مع الشيوعيين في هكذا ائتلاف، في حين ان الكنيسة الكاثوليكية، لاسيما نيابة التكافل رحبت ان تكون ملجأ للأفراد الشيوعيين، وإدانة إساءات حقوق الأنسان، ودعت الحكومة لتهدئة صراعها الإرهابي ضد اليسار، وحافظت على مسافة رسمية مؤكدة من ائتلاف الوحدة الشعبية والحزب الشيوعي، الحزب الديمقراطي المسيحي لاسيما الذين عرفوا بمساندتهم لإدواردو فراي الرئيس الأسبق، أصروا على رفضهم التاريخي للشيوعيين وطلبوا تشكيل ائتلاف معارض يستثني الماركسيين اللينيين، هذا ما قوض جهود الشيوعيين ليكونوا صوتاً رئيسياً في جبهة معارضة واسعة للدكتاتورية حتى لو امتلكت المعارضة القدرة لانشاء هكذا جبهة [65].وعبر الانعكاسات الأولى التي تطورت بواسطة القيادة الشيوعية مع الأخذ بالاعتبار تجربة الوحدة الشعبية، تم انشاء جسر سياسي رئيسي مع الأهداف معتمداً على نهاية الدكتاتورية، مزوداً الوسائل، الأسس، لاثنين من المحاور الموضوعية الرئيسية: أشكال الصراع وسياسات قاعدة التحالف. وباعتبار الموازين المرتبطة بهزيمة

الليندي، الحزب الشيوعي أبرز بين العوامل الرئيسية التي تسببت في انهياره عزلة الطبقة العاملة: الحالة السابقة، بحسب الحزب الشيوعي، سببت تغيرا مهما وسلبيا في الارتباط للقوى التي فضلت التحول الاجتماعي، وفي سياق المهارة التي استخدمت بواسطة القطاعات المغتصبة (وهو وصفه للانقلابيين) للضغط على زناد استراتيجيتها للإطاحة بحكومة الوحدة الشعبية، ضمن هذا الاطار، صرح الحزب الشيوعي انه كلا طبيعة الانقلاب والدكتاتورية نفسها (فاشية)، مع اضطهادها وأساسها المنطقي غير الديمقراطي وديناميكيتها، كذلك التأثير السلبي، للسياسات التي اتخذها المجلس العسكري الحاكم على معظم السكان، ولدت الظروف التي فضلت وحدة سياسية واجتماعية واحدة ضد المجلس العسكري حسب رأيه، وتحت هذا المفهوم الأعداء السياسيون لشعب تشيلي هو القطاعات والمجموعات التي وفرت الأسباب المادية للانقلاب، واستفادت من الديناميكيات والأهداف التي تم فرضها بواسطة الدكتاتورية، وهي الإمبريالية والاحتكارية والاوليغاركية المالكة للأرض [66].

ومن جهة أخرى صدر مرسوم بالقانون رقم (128) في 16 تشرين الثاني 1973 وزع ملكية السلطة التأسيسية الى الخوانتا مغتصباً إياها من الشعب، سوية مع إسناد السلطات التشريعية والتنفيذية لها أيضا، ذلك المرسوم ذكر ان هذه السلطات سوف تمارس عبر مراسيم بقوانين وان رئيس الخوانتا سوف يمرر مراسيم عليا وقرارات، وفي نفس الوقت، أورد ان دستور 1925 والقوانين المرتبطة به، سوف تحافظ على صلاحيتها حتى يتم تعديلها، وان هذه التعديلات حالما تصدر ستكون جزءاً من هذه النصوص وسوف تعامل كانها اندمجت فيها [67]. وكما رأى زولتان باراني في تحليله بأنه "يمكن النظر الى استيلاء الجيش التشيلي على الحكم على انه، من ناحية، انقلاب لإعادة الأمور الى سابق عهدها – من حيث انه سعى الى قلب ما اعتمده نظام الليندي المذموم من سياسات على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانه من ناحية أخرى انقلاب تأسيسي، من حيث انه تميز تماماً عن نظام الحكم الذي سبق الليندي واعتمد أهدافا مختلفة، على المدى الطويل [68].

وأصدر الحزب الشيوعي في أواخر عام 1973 بيانا جاء فيه "الشعب سيعود الى السلطة، لكنه بالطبع لن يكون ملزماً بإعادة تكوين كل المؤسسات القديمة. فسيقر الشعب دستوراً جديداً وقوانين جديدة كجزء من دولة قانونية من طراز أرقى من الدولة التي خنقها الانقلابيون. انها ستكون دولة تحترم حرية الفكر وكل المبادئ الإنسانية ولكن لن يكون فيها مكان لقوانين تترك ثغرات للتخريب الاقتصادي والهدم والفاشية" [69].وبعد سيطرة بينوشيه على الوضع الداخلي، وعد بالقيام بجهد إصلاحي في مختلف المجالات، لكن ذلك على الدوام كان مرتبطاً بهجوم عنيف على الماركسية والشيوعية، فبدأت (لجنة الإصلاح الدستوري) بتنفيذ مهامها في إعداد دستور جديد في كانون الأول 1974 [70].ورغم انه الى الان من غير المعروف فيما إذا كان بينوشيه هو القوة التي وجهت الانقلاب او انه انضم اليه في آخر لحظاته، غير انه على العموم، انفرد بالحكم وهو على رأس الخوانتا، ومن دون وجود أية أرضية قانونية اختاره المجلس رئيساً للجمهورية في 17 كانون الأول 1974 [71].

واتخذت اللجنة الدولية للتحقيق في جرائم الزمرة العسكرية في تشيلي في دورتها الثالثة التي انعقدت في مدينة مكسيكو في شباط 1975 قرارا بإجماع أعضائها ان النظام العسكري في تشيلي ذو طبيعة إرهابية سافرة وان استعماله لطرق إرهابية بربرية كسلاح سياسي جعله مماثلا للنظام الدكتاتوري في المانيا النازية بقيادة أدولف هتلر شيكلغروبر 1933-1945 ونظام بنيتوموسوليني الفاشي في إيطاليا (1922-1943)، وقد ادعت الخوانتا ان القانون رقم 1009 الذي صدر في أيار 1975 بانه قدم حماية في المجال القانوني للمواطنين ضد تعسف الأجهزة الإدارية والقضائية، وبالرغم من ذلك فان تحليله تفصيلياً أوضح ان لا صلة له بحماية القضاء للحقوق القانونية للأشخاص الذين تم اعتقالهم على

خلفيات سياسية، بل هدفه ان يقنن الإرهاب والعنف السياسي، وأكد بشكل خاص على وجود حالة (الحصار) التي عنت استمرار أنشطة المحاكم العسكرية الاستثنائية وتقوية أسس الإرهاب الإداري [72].اتبع بينوشيه بموازاة الخط السياسي سياسة اقتصادية نيو ليبرالية [73] جديدة، في نيسان 1975 مع استعمال علاج الصدمة الاقتصادية الذي أوصى به ميلتون فريدمان (Milton Friedman) المنظر الاقتصادي الأمريكي، والتي استندت الى ثلاثة توجهات أساسية: رفع القيود عن الأسعار والسوق المحلية، جعل الأسواق المحلية مفتوحة أمام التجارة من الخارج وعمليات التمويل الأجنبي، تقليص واسع لتدخل الدولة في الاقتصاد المحلي، وقد وصف انصار الطريقة النيو ليبرالية ومساندو النظام الدكتاتوري على هذه المرحلة "المعجزة الاقتصادية"، اذ وصل معدل النمو الاقتصادي خلالها 6.6% سنوياً، وترك أسلوب علاج الصدمة الباب مفتوحاً اما الاقتصاد التشيلي للوصول الى مرحلة الانتعاش الاقتصادي [74]، لكن إحصائيات الحكومة مالت الى استعمال الركود الاقتصادي لعام 1975 كقاعدة سنوية ولذا أعطت شيئاً ما صورة محرفة لتقدم الاقتصاد، فبعد علاج الصدمة الذي قاده اقتصاديون تخرجوا من جامعة شيكاغو سموا (فتيان شيكاغو: Chicago Boys)، فان الحكومة قد حققت عددا من الإنجازات فقد تم تسجيل معدل نمو عالٍ رغم ان إجمالي معدل نمو الدخل القومي لم يكن كبيرا جدا اذ انه كان اقل من معدله في الستينات، الا ان معدل التضخم بدأ في الهبوط، والعجز المالي تم تحييده. الصادرات غير التقليدية تضاعفت ثلاث مرات، وحقق ميزان المدفوعات فائضا كنتيجة لتراكم الاحتياطات الدولية، على قاعدة تدفق هائل لرأس المال الأجنبي الذي وصل الى ما يزيد عن 16 مليار دولار سنوياً [75].ومن جانب ثانٍ أعاد بينوشيه التأكيد في 11 أيلول 1975 قائلاً: بان "لعبة الأحزاب السياسية في الشيلي قد انتهت الى غير رجعة". كما صرح في أواخر كانون الأول 1976 قائلاً "لقد باشرنا في الشيلي، وبنجاح، بتجربة مرتكزة على الديمقراطية السلطوية. فلن تعود الشيلي مطلقا الى الديمقراطية التمثيلية". وفي مسعى للخروج من عزلته الدولية، سمح النظام الذي كان متهماً بإقامة حكم دكتاتوري عسكري وتركيز كل السلطات في يده بإعادة عمل اللجنة المكلفة بوضع دستور جديد عام 1977 [76]، غير انه في نفس الوقت حظر كل الأحزاب السياسية وعلق, الحقوق السياسية بموجب المرسوم بقانون رقم 1697 في 11 آذار 1977 واعلن ان هذه الأحزاب التي كانت في (عطلة) حسب تعبيره قد حلت، حظر وجود الأحزاب، المجموعات، الفئات او الحركات ذات طبيعة سياسية، منع أي نوع من النشاط السياسي الحزبي، وتعليق الى اجل غير مسمى الحقوق السياسية التي وردت في الفقرة التاسعة من دستور 1925، وبالتوافق مع المرسوم بقانون رقم 77 الذي سبق ذكره، فان هذا المرسوم الغى الحالة القانونية لهكذا منظمات، وأمر ان ممتلكاتها تعامل كما نص ذلك القانون، واذا لم يرد شيء حول فئة محددة، فانها توضع كيفما تستخدم حسب ما قد يقرره رئيس الجمهورية [77]. وابتدع بينوشيه مفهوما اسماه (الديمقراطية المحمية) والذي هدف بشكل أساسي تقليص قوة الأحزاب السياسية إزاء الجيش وتكبيل المواطنين بمحددات دستورية للحد من قدرتهم على المشاركة في القرار السياسي [78].

وبشكل عام فقد كان هذا التحرك جزءاً من الحل الذي سيعيد النظام من وجهة نظر الكثيرين، الأمر الذي منحه دعماً شعبياً غير محدود، بحيث كان استتباب النظام وتحقيق درجة من الرخاء الاقتصادي يحظى بأولوية شعبية. من ناحية أخرى فقد دعمت طبقة رجال الأعمال الانقلاب، للحفاظ على رؤوس الأموال والتي سيطرت عليها الدولة أولاً، وثانياً نتيجة تطبيق سياسات اقتصادية نيو ليبرالية متشددة جداً من قبل نظام بينوشيه استفاد منها رجال الاعمال المحافظون في شيلي (الأشد محافظة في القارة). استطاع نظام حكم بينوشيه بناء قاعدة له من الفئات المؤيدة ذات المصالح المرتبطة بنظامه وهم رجال الأعمال، والتيار اليميني الكاثوليكي، وبعض فئات الطبقة الفقيرة المستفيدة من السياسات الاجتماعية

لنظام بينوشيه، والمعارضين لحكم الليندي والذين يدينون لبينوشيه بتخلصهم منه ومن شبح الفكر الماركسي من وجهة نظرهم، مما قضى على أي احتمال لاستمرار المسيرة الديمقراطية آنذاك" [79].

وهكذا أعلن بينوشيه ان كل قوائم تسجيل الناخبين باطلة وتم إحراقها من قبل مسجلية الانتخابات، وعلق عملية التسجيل للانتخاب. القاعدة التي استندت الخوانتا عليها في قرارها ان التحقيقات التي قامت بها الحكومة والوكالات الجامعية أظهرت وجود احتيال انتخابي خطير ومنتشر حسب زعمهم، ولذلك فانه من الضروري ابتكار نظام من الآن قد يمنع هكذا احتيالات ويضمن جدية وفاعلية القرارات المتخذة من قبل المواطنية، فضلا عن إعلان حالة الطوارئ مع حالة (الحصار) المار ذكرها والتي لا تعلن الا في حالة اضطرابات داخلية استفزها المتمردون [80]. وبدأت الخوانتا في إصدار قوانين دستورية التي هي في الحقيقة مراسيم بقوانين، مشابهة لحكومة فيشي (Vichy) ابان الاحتلال النازي لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية نص أولها على تشكيل مجلس الدولة وهي هيئة استشارية معينة من قبل الخوانتا [81].كما زود بينوشيه أورتوزار (ortuzar) رئيس لجنة الإصلاح الدستوري بتعليماته، ورفعت اللجنة مشروعها الدستوري الأول الى الخوانتا في تشرين الأول 1978، التي كان من اللازم موافقتها على مسودته قبل طرحه للاستفتاء الشعبي، ونشرت الخوانتا مشروع الدستور في 11 آب 1980، الذي أعطى الجنرال بينوشيه صلاحيات لا محدودة لمدة ثمانية أعوام تاليه بمعنى انه لن يصبح فعالاً الا في عام 1989 [82]، وان أي فعل من قبل فرد او مجموعة نوت بث عقائد محاولة ضد العائلة، او التي دافعت عن العنف، او مفهوماً للمجتمع، الدولة او النظام القضائي، ذات خاصية توتاليتارية او على قاعدة الحرب الطبقية، هي غير قانونية وتتناقض مع القانون الدستوري، للجمهورية (المادة 8)، وان رئيس الجمهورية (أي بينوشيه) سيبقى في المنصب لمدة ثمانية أعوام، لن تتم إعادة انتخابه لمدة متتابعة (المادة 25)، وقائد الجيش، البحرية والقوة الجوية والمدير العام للشرطة المسلحة سوف يعينون من قبل رئيس الجمهورية من بين خمسة ارفع جنرالات الذين امتلكوا المؤهلات التي تطلبتها القوانين المؤسساتية الخاصة بهم لهكذا منصب وسوف يخدمون في مناصبهم لمدة أربعة أعوام، لن يتم إعادة تعيينهم لمدة جديدة في المنصب، لن يكونوا عرضة للابعاد من مناصبهم (المادة 93)، وضمن أحكامه الانتقالية كل النشاطات، الأفعال او المفاوضات ذات طبيعة انصار سياسيين سوف تحظر، سواءً قام بها أفرادا او هيئات شركاتية، المنظمات، الكيانات او مجموعات من الأشخاص الذين انخرطوا في هذه الأنشطة الممنوعة سوف يعرضون انفسهم للعقوبات المنصوص عليها في القانون (المادة 10)، مدة رئيس الجمهورية سوف تبدأ حينما يدخل هذا الدستور حيز التنفيذ سوف تستمر الى آخر الوقت المنصوص عليه في المادة 25 وخلال المدة التي وردت في الحكم الانتقالي السابق، الرئيس الحالي، جنرال الجيش أوغستو بينوشيه أوغارتا (Augusto Pinochet Ugarte)، سوف يستمر في كونه رئيس الجمهورية وسوف يظل في المنصب حتى نهاية المدة المذكورة آنفاً. حكومة الخوانتا وعلى نفس المنوال ستظل متداخلة بقادة الجيش، البحرية والقوة الجوية والمدير العام للشرطة المسلحة (المادة 14) وأعطيت صلاحيات حصرية لحكومة الخوانتا هي ممارسة السلطة التأسيسية التي وعلى الدوام موضوع للمصادقة في استفتاء، يقام امتثالا للقواعد المنصوص عليها في القانون، المصادقة او رفض المعاهدات الدولية والتي تسبق مصادقة رئيس الجمهورية عليها (المادة 18) وأعضاء حكومة الخوانتا سوف يمتلكون الحق ليقترحوا قوانين في كل هذه المسائل التي دستوريا ليست بمبادرة حصرية من رئيس الجمهورية (المادة 19) [83]. وحازت المحكمة الدستورية بموجب أحكامه أيضا على صلاحية البت في الشؤون التي لها صلة بالقانون الدستوري عند اثارتها للنقاش خلال بحث أي تعديل دستوري تم طرحه على الكونغرس بمجلسيه

للمصادقة عليه[84]، وقد وصف الدستور بانه دستور ذو طبيعة مزدوجة، لاحتوائه مواد انتقالية إضافة للمواد الدائمة، والمواد الانتقالية قابلة للتطبيق خلال مدة الحكم العسكري الذي شغل فيه بينوشيه منصب الرئاسة، وسيطرت الخوانتا على السلطة التشريعية والتأسيسية، وهو محاولة لتثبيت مفهوم الديمقراطية المحمية من خلال وضع الأسس للوصاية بشكل دائم من قبل المؤسسة العسكرية على الدولة [85]، والدستور في كلا أحكامه الانتقالية وفي أحكامه الدائمة عدته المعارضة غير ديمقراطي بشكل عال. لأنه تضمن: نظاما رئاسيا اوتوقراطيا.

مشرعين: الذين سلطاتهم محدودة.

مجلس شيوخ : الذي ثلث أعضائه معينين من قبل رئيس الجمهورية .

سلطة صريحة لفيتوسياسي منح القوات المسلحة.

منح السيادة للقوات المسلحة جاعلا من غير الممكن إنشاء سيطرة مدنية.

قواعد جعلت من غير الممكن تقريبا تعديل الدستور.

وادعت الحكومة ان الدستور الجديد وضع على أساس الضرورة لتصحيح نقاط الضعف في النظام الدستوري والقضائي السابق الذي استخدم بواسطة اقلية معادية للديمقراطية للحصول على ولوج للسلطة وان الأحكام الدستورية سوف تنفذ خطوة خطوة لضمان انتشار واسع للحريات الليبرالية [86].

وفي ذروة ما يمكن وصفه بالازدهار الاقتصادي، تحرك النظام لشرعنة وتنظيم إصلاحاته، إذ أن ما وصفه بانه دستور الحرية الجديد تمت المصادقة عليه في استفتاء مسيطر عليه في 11 أيلول 1980، الذي ادعت الحكومة حصوله على 67% من الأصوات. كلا اليساريين والحزب الديمقراطي المسيحي دعوا للتصويت بلا لأنه لا توجد حماية للمعارضة او المصوتين، معظم التحليلات عبرت عن شكوكها حول النية التي أعلنت عنها الحكومة، ولا يمكن هنا تجاهل ما ذكره الدستور من إقامة استفتاء في عام 1988 لتحديد ما اذا كان بينوشيه سيبقى في منصبه لمدة ثمانية أعوام أخرى ام لا، المصادقة على الدستور أشرت مأسسة نظام بينوشيه السياسي، في نظر العسكريين، الدكتاتورية تحولت الان الى نظام سلطوي، الأحكام الاستثنائية تم استبدالها بحكم القانون، وعندما اصبح الميثاق الجديد مفعلا عام 1981، الدكتاتورية كانت في قمة سلطتها، سياسياً لا يمكن المس بها واقتصاديا كانت ناجحة، فرض دستور سلطوي قذف مزيداً من الكآبة على المعارضة المنقسمة والمكتئبة، واتخذ الحزب الشيوعي قرارا له انعكاس تاريخي، عندما اعلن ان جميع أنواع الكفاح، ومن ضمنها التمرد المسلح، أصبحت مبررة ضد الدكتاتورية، لكن معظم الأحزاب السياسية سواء من اليسار ام في الوسط، مع ذلك، استمرت في البحث عن طريق سلمي لإعادة الديمقراطية [87].

رابعاً – عوامل تحول تشيلي نحو الديمقراطية

ساهمت عدة عوامل في الانتقال الى الحكم الديمقراطي في تشيلي وهي كالآتي:

1- الحركات الاحتجاجية:

الأزمة الاقتصادية التي هددت تشيلي عام 1981 انفجرت بقسوة في عام 1982 و1983. تشيلي لم تكن بمفردها في مواجهة المشاكل الضخمة لإعادة دفع الدين، الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، فنزويلا وحتى كوبا واجهت مشاكل مماثلة. في الحقيقة، تفسير الحكم العسكري للازمة كنتيجة للركود العالمي لم يكن من دون حجة قوية. أسعار النحاس انخفضت، أسعار النفط ظلت مرتفعة ونسبة الفائدة ارتفعت بحدة في الأسواق الدولية. وبالرغم من ان الدول الأخرى عانت من الركود أيضا، الا أنه بشكل خاص ضرب تشيلي بشدة. الأزمة تطورت بسرعة. بحلول عام 1981 العجز في الحساب الحالي لميزان المدفوعات كان أكبر بنسبة 20% من إجمالي الصادرات وبلغ تقريباً 15% من الناتج المحلي

الإجمالي. البنوك الدولية أصبحت متوترة، الحجم الضخم للمال الذي احتاجته تشيلي لم يعد متوفراً ونسب الفائدة أصبحت مرتفعة، الضغط على الائتمان المحلي ورفض تغيير معدل التصريف المبالغ فيه قاد لسلسلة من إفلاسات البنوك، ومن 431 شركة التي ذهبت بشكل غير مسبوق الى التصفية في عام 1981، كانت الأكثر أهمية مصفاة السكر في فينا ديل مار، التي عدت اكبر شركات تشيلي، في تشرين الثاني 1981 الدولة أجبرت على التدخل لحماية أربعة بنوك. فشل الحكومة في تنظيم النظام المصرفي كانت له عواقب كارثية هذا، وكذلك الفشل في المحافظة على معدل تصريف ثابت والركود العالمي قاد الى زيادة هائلة في الأصول غير المفعلة في النظام المصرفي: التي ارتفعت من 11% من رأس المال والاحتياطيات للنظام المصرفي في عام 1980 الى 47% في عام 1982 و113% بحلول منتصف عام 1983. في عام 1982 الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 14.1% والاستثمار بنسبة 40% تقريبا، وتم تخفيض العملة المحلية البيزو، بالتناقض مع وعود الحكومة، وبحلول نهاية عام 1982 سقط الى 40% من تعادل القيمة السابقة له، تصريف احتياطيات المال الأجنبية هبط الى 40%. الفريق الاقتصادي الحكومي جرى تغييره بسرعة عما كان في ظل أي حكومة مدنية سابقة، في عام 1983 سيطرت الحكومة على معظم النظام المالي الخاص، ولذا اكتسبت عددا كبيرا من الشركات التي أصولها مررت للبنوك. العجز المالي عاود الظهور ومعدل التضخم ارتفع الى 20% في عام 1982. تكلفة التعديل الاقتصادي لم تكن عالية بشكل هائل في المصطلح الاجتماعي، لكنها كذلك ألحقت ضرراً بشكل متطرف بالاقتصاد الذي من المفترض انها نفعته. الثمن الأثقل وقع على الفقراء. في منتصف عام 1983 ما نسبته 10.9% من السكان النشطين اقتصادياً (380.529 رجل وامرأة) والذين عملوا ضمن برنامج الحكومة (PEM)، استلموا شهريا دخلا مقداره 2000 بيزو، وهو ما يعادل سعر 1.3 كيلو غرام يومياً من الخبز، الحكومة كذلك أنهت الارتباط بين زيادة الأجور وزيادة كلفة المعيشة. فتح الاقتصاد للقوى الدولية جاء ليعني في الممارسة تراكم دين ضخم في المدى القصير. بعد عشرة أعوام من الحكم العسكري، لم تعلن تشيلي عن سياستها النقدية. دخل الفرد كان اقل بنسبة 3.5% عما كان عليه في عام 1970، وزيادة عدم المساواة وعدم التوظيف عنى ان الفقر كان أسوأ مما كان عليه قبل 20 عاما مضت، الإنتاج الصناعي كان أدنى بنسبة 25% مما كان عليه عام 1970، وبسخرية من وجهة نظر أهدافها، امتلكت الدولة معظم القطاع المالي والكثير من الصناعة الوطنية. الدين الأجنبي كان مساوياً لما نسبته 80% من الناتج المحلي الإجمالي. البنوك الدولية أجبرت الحكومة بالضد من إرادتها، لتتضمن دين القطاع الخاص في إعادة التفاوض معها [88]، وعوائد ما تم الحصول عليه خلال المدة 1977 – 1979 محيت بسرعة وواجه البلد أزمة اقتصادية مماثلة للتي شهدها خلال آخر عامين من حكم الليندي [89]. ونتيجة لذلك فان اول حركة احتجاج وطني (مظاهرات) بدأت في 11 أيار 1983 أصدر اتحاد عمال النحاس (CTC) دعوة للتظاهر، وقد تضمن بيانه للتظاهر الكلمات التالية: مشكلتنا هي اننا نحتاج ليس قانون واحد او اقل او نوعا واحدا من التغيير او آخر فيما هو الآن موجود، انها أعمق وتذهب الى قلب الأشياء: مشكلتنا هي نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي الذي نحن مرتبطون بشكل ضيق به ويعصرنا، الذي رهن الأمر بالظروف بسمة غير مألوفة لنا كتشيليين وعمال [90]. وقامت على هذا الأساس مظاهرات واسعة النطاق تم تنظيمها شهرياً للمدة أيار 1983 – تشرين الأول 1984، وحصلت موجة أخرى من المظاهرات للمدة أيلول 1985 – تموز 1986 [91]. أدى ذلك الى انحسار المساندة الشعبية للنظام، وشملت المظاهرات أطياف متنوعة من المجتمع، مثل العمال، الطلبة، والنساء، وظلت اتحادات العمال فاعلة بالرغم من الحظر الرسمي لأنشطتها [92].

2- أزمة الشرعية:

لم يغفل التشيليون ان وصول بينوشيه الى السلطة جاء من خلال انقلاب مخضب بالدماء وبالتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، والذي سعى لتقديم صورته للشعب على انه هو من قام بإنقاذه من الخراب الذي لحق به بفعل السياسات التي اتبعها الرئيس اليساري الليندي، ومن ثم قيامه بحملة من القمع المنظم والممنهج ضد القوى السياسية، وإنشائه مديرية الاستخبارات الوطنية (DINA) عام 1974 لمراقبة حركات وأنشطة حركة (MIR) اليسارية والأحزاب الاشتراكية والشيوعية واغتيالها معارضيه داخل وخارج تشيلي حتى انه اضطر الى حلها عام 1977 وحلت محلها المركز الوطني للمعلومات (CNI)، وإصداره قانون العفو الذاتي عام 1978 لحماية عناصر الشرطة والجيش الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الأنسان من المقاضاة لاحقًا، وتمريره دستور 1980 لتقليص النقد الموجة له من قبل المجتمع الدولي وجعل الأوضاع الداخلية مستقرة [93].

3- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

أرادت الحكومات الأمريكية برئاسة نيكسون (Nixon) وفورد (Ford) نظام حكم هادئ ومستقر في تشيلي، وفضلت حكما ديمقراطيا معقولا وساندت مشروع بينوشيه الاقتصادي إلا أنها أرادت احترام حقوق الأنسان، لكنها رأت الماركسية سرطاناً انتشر من كوبا ومن اللازم تطويقه فيها، ويجب إبقاء نظامها معزولاً بسبب الوضع المعقد في أمريكا اللاتينية، وان ذلك المرض ان تمدد من كوبا فلن يقتصر على بلد واحد بل هناك خشية من انتشاره في الدول المجاورة للولايات المتحدة فيصبح عامل تهديد لها في نصف الكرة الأرضية الخاص بها فانهالت مساعداتها لتشيلي مجدداً وقدمت لها قروضا لمساعدتها على انعاش اقتصادها، وقدمت لها يد العون من خلال برنامج غذاء من اجل السلام، وتضاعفت معونتها لها 8 مرات عما كان في مرحلة حكم الليندي، ووفرت لها أموالا لشراء الأسلحة، ورغم ان الهدف الأمريكي تمثل في دحر الشيوعية وليس مباركة الانتهاكات الشنيعة للنظام لحقوق الأنسان، إلا انه لم يكن بإمكانها التهرب من هذه الإشكالية لترابط القضيتين [94].

لكن مع انتخاب رونالد ريغان (Ronald Reagan) رئيساً للولايات المتحدة (1981 – 1989)، فان مسار العلاقات بين البلدين تأرجح في اتجاه آخر، فقد جادل ريغان بان الأنظمة السلطوية المعادية للشيوعية لا يجب معاداتها، خوفاً من ان تقويضها قد يقود الى نصر اليسار الماركسي، كما هي نيكاراغوا، وان تشيلي ستدفع لاحترام حقوق الأنسان عبر دبلوماسية هادئة، بينما الولايات المتحدة تعيد إنشاء صلات طبيعية مع النظام الدكتاتوري، غير ان السلطة الجديدة لم تستمر طويلاً، فبعد المظاهرات في سانتياغو عام 1983، بدأت الولايات المتحدة تقلق ان حكومة بينوشيه لم تعد حلاً لتهديد فعال من اقصى اليسار، لكنه أصبح جزءا من المشكلة. الولايات المتحدة بدأت بازدياد تعكس اهتمام المحافظين البارزين في تشيلي، الذين اعتقدوا ان طموحات بينوشيه الشخصية قد تقف في طريق تحول ناجح نحو الحكم المدني [95]."فبالرغم من ان الولايات المتحدة كانت هي الحليف الرئيسي لنظام (بينوشيه) الا ان واشنطن قد بدأت تضيق ذرعاً بممارسة (بينوشيه) السلطوية والقمعية ضد المعارضة، خاصة مع تزايد موجة السخط والاستنكار العالمي لانتهاكات نظام بينوشيه المستمرة لحقوق الأنسان وتقييده للحركات العامة وقد طلبت الولايات المتحدة من (بينوشيه) ضرورة تهيئة مناخ ملائم للديمقراطية تمهيداً لاجراء استفتاء شعبي على حكمه وقد هددت واشنطن بقطع مساعداتها العسكرية والاقتصادية عن تشيلي اذا استمر نظام (بينوشيه) في تقييده للحريات وفي انتهاج سياسات القمع ضد المعارضة"[96].

4- الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية في تشيلي:

الدور السياسي للكنيسة كان بشكل خاص صامتاً خلال دكتاتورية بينوشيه. التسلسل الهرمي للكنيسة عارض حكومة الليندي حينما تحدت سلطة الكنيسة في التعليم كما مر بنا، وهي لم تعبر مبدئياً عن عدم رضاها على التدخل العسكري لعزل الليندي، مع ذلك، الكنيسة سرعات ما اتخذت خطوة ثابتة ضد سجل حقوق الانسان للمؤسسة العسكرية، وربما أصبحت الميدان الوحيد للمجتمع المدني الذي قد استطاع بشكل مفتوح ان يعارض نظام بينوشيه. في عام 1976 أنشأت الكنيسة (نيابة التكافل) وهي جمعية زودت مساعدة قانونية وخدمات اجتماعية لضحايا الدكتاتورية [97]. وبالرغم من ان العديد من رجال الدين كانوا فاعلين في الحركات السرية المعادية للنظام الا ان الكنيسة لم تنتقد رسمياً وتتحدى نظام بينوشيه مع ذلك، مع استمرار اضطهاد الدولة وجرائمها ضد حقوق الانسان فان قادتها بدؤوا علناً في انتقاد أفعال الحكومة في نيسان 1977 أصدر زعماؤها تصريحاً أبد حاجة لرأي عام متنوع وأدانوا خروقات حقوق الانسان والسياسة الاقتصادية غير المنصفة، عاماً لاحقاً دعت لجنة مؤتمر الأسقفية الدائمة لعودة حكم القانون، واستمرت تالياً في التحدث ضد حكومة بينوشيه، هذه الانتقادات، تكثفت بعد سوء المعاملة التي تعرض لها ثلاثة من الأساقفة في مطار من قبل عملاء الحكومة، واكتشاف عام 1978 لمقابر جماعية. أفعال النظام أغضبت الكنيسة وقادت لمواجهة أوسع بينها وبين سلطات الدولة، ومواقفها المعادية للحكومة عموماً عبرت عن التزامها بالقيم الديمقراطية المسيحية، وشهدت الثمانينات تغييراً في علاقات الكنيسة بالدولة، اذ اتخذت الكنيسة موقفاً اقل صداماً مع الدولة. هذه التغييرات نسبت بشكل رئيسي لعاملين، عبر الفاتيكان عن القلق حول تورط الكنيسة المباشر في السياسة وتحرك لتعيين عدد من الأساقفة المعتدلين والمحافظين فيها، واستبدال الكاردينال سيلفا (Silva) بالكاردينال خوان فرانسيسكو فريسنو (Juan Francisco Fresno) والذي هدف للحد من المواجهات بين رجال الدين والدولة. المقاربة الاستراتيجية الجديدة للكنيسة نتج عنها موافقة بينوشيه للانخراط في مناقشات مع المعارضة بحضور فريسنو عند هذه النقطة، لاحت في الأفق أزمة اقتصادية قادت لمظاهرات شاملة ضد النظام العسكري [98].أصبح للكنيسة دور قيادي عندما دعت في أواسط عام 1985 عندما توسطت لإجراء حوار بين المعارضة والنظام، وأثمرت جهود الكاردينال فريسنو عن تشكيل ائتلاف من 11 حزباً من أحزاب المعارضة سمي (الوفاق الوطني للانتقال الى الديمقراطية الكاملة)، وترسخت قناعة لدى فريسنو بان الكل لديه نفس الهدف إلا ان وسائل بلوغه مختلفة، وان الوقت أصبح ملائماً لانهاء أجواء الشك والريبة بين الطبقة السياسية والعمل وفق أدنى حد مشترك [99].كما ساهم الفاتيكان في ممارسة ضغوط على النظام لرفع القيود على الحريات العامة، وقد طالب البابا يوحنا بولس الثاني بينوشيه خلال زيارته لتشيلي في نيسان 1987 بضرورة الالتزام بالمعايير الديمقراطية، وأهمية إجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الانسان، وقد وعده بينوشيه بتلبية مطالبه [100]. وأعلن مؤتمر أساقفة تشيلي عن أربعة شروط أساسية يجب تلبيتها ليكون لاستفتاء 1988 سمة أخلاقية وذلك في بيان أصدروه في آب 1987، هذه الشروط تضمنت: أ- عدد مناسب من الأصوات المسجلة، ب- ولوج متساوٍ للتلفزيون لكل قطاعات السكان، ج- عدم بذل أي ضغط على المصوتين المأمولين، د- تصحيح التصويت وعمليات العد والفرز يجب ان تكون موضوعاً للتدقيق العام [101].

5- المقاومة المسلحة:

أولى الحركات اليسارية الماركسية المسلحة التي قاومت النظام هي الحركة الثورية لليسار (MIR)، وقادت عملياتها من هافانا في كوبا وسانتياغو في تشيلي، وقادتها هم: أندرياس باسكال الليندي (Andres Pascal Allende)، هيرنان أغويلو دونوزو (Hernan Aguilo Donoso) ، مانويل كابيسيس دونوز (Manuel Cabieses Donoso)، نيسلون غوتيريز (Nelson Gutierrez)، تمثلت أهدافها في تنفيذ أفعال مسلحة في محاولة لاستفزاز الحكومة للأخذ بوسائل الاضطهاد التي ستنفر الرأي العام، إنشاء دولة ماركسية في تشيلي، القيام بتنفيذ هجمات في مناسبات محددة ضد الأهداف الأمريكية لإجبار المصالح الأمريكية للخروج من تشيلي وخلق ضغط اجتماعي واقتصادي على الحكومة التشيلية (بينوشيه) [102]، ومنذ اليوم الأول للانقلاب تصدت له وفقدت عشرات من مقاتليها، ورغم ذلك واصلت القتال لليوم التالي، لكن استخدام قوة عسكرية قاسية، خصوصاً مقاتلات Hawker Hunter ومروحيات Puma المسلحة بالمدافع وتطويق سانتياغو منع الكثير من المسلحين التابعين لها من المشاركة في المعركة [103].ولتحفز المقاومة وتزويد نواة لقوة حركة (MIR) الخاصة، تمرد ريفي تم التخطيط له في أوائل عام 1980 عندما بدأت مجموعة صغيرة العمل لإنشاء حرب عصابات في نيلتوم (Neltume) وهي غابة في جنوب تشيلي، وبنت مراكز خزن مؤقتة للسلاح للتحضير لانتشار لاحق لطابور من المتمردين، مع ذلك، فانه خلال استعداداتهم جرى اكتشافها وارسل الجيش 2000 جندي للمنطقة، وبعد شهرين تم تدمير وحدتها، ورغم ان الخطط الطموحة لمير (MIR) تم وأدها الا انها شكلت صدمة لنظام العمليات المبكرة لمير (MIR) أتت في نفس الوقت الذي كان النظام الاقتصادي الذي تم انشاؤه قد أخذ بالانهيار، اذ طلبت حماية وتحفيز المظاهرات الأولى للأستياء الشامل وقامت بسرقة بنوك لتمويل نشاطاتها، مع ذلك، اغتيال الحركة عام 1983 للواء كارد يوزوا ايبنز (Card Uizua Ibanez) حاكم سانتياغو العسكري رداً على قتل المتظاهرين السلميين اثار اضطهاداً حكومياً شديداً لها [104]، والسبب في هذا القمع ان الحركة قاومت ترسيخ الحكم العسكري بشكل اكثر فعالية من أي مجموعة أخرى في تشيلي، والعديد من قادتها تم قتلهم، بينما آخرون اضطروا للجوء للخارج، والجناح السياسي للحركة انهار، وأصبحت بالتالي تمارس عملية حرب عصابات خالصة، بعد الاضطراب الاجتماعي عام 1983، انتعشت الحركة شيئاً ما، في كلا النشاط العسكري الهجومي وسياسياً، وبينما فئة المتشددين المؤيدين للكفاح المسلح هي صغيرة، الا ان جناحها السياسي هو اكبر، وفيما يلي عمليات منتقاة نفذتها الحركة: تفجير المعهد الثقافي الأمريكي – التشيلي في سانتياغو متسبباً في أضرار ضخمة، اغتيال روجر فيرغارا كامبوس (Roger Vergara Campos) مدير مدرسة مخابرات الجيش التشيلي في هجوم بالأسلحة الرشاشة، قتل ثلاثة أعضاء في شرطة التحقيقات أثناء وقوفهم أمام منزل مسؤول رفيع في الطاقم الرئاسي، تفجير أربعة أهداف أمريكية في غضون عشرة أيام، تفجير سيارة مفخخة بكمية كبيرة من المتفجرات خارج مركز للشرطة في مدينة فالباريسو، ادعاء المسؤولية عن موت رجلين حاولا نزع فتيل قنبلة في كونسبسيون، جرح 16 شرطيا بتفجير سيارة مفخخة قرب حافلتهم، احدهم لاحقا توفي متأثراً بجروحه، مهاجمة مركز للشرطة في لايماتشي (Limache) بالأسلحة الخفيفة، مما أدى الى إصابة خمسة من رجال الشرطة بجروح خطيرة توفي احدهم لاحقاً، تنفيذ سلسلة من أربعة حوادث تفجير في سانتياغو، كلها مكاتب لأفرع بنوك مختلفة لم تحصل إصابات لكن الهجمات أحدثت ضرراً بالغاً، وفي عام 1988 قدر عدد أعضائها بما مجموعه 500 شخص [105].

أما الحركة الأخرى فهي (جبهة مانويل روريغز الوطنية) (FPMR) اليسارية الماركسية أيضا والتي تأسست في عام 1983 وقدر عدد أعضائها ب 500 – 1000 شخص، وارتبطت بالحزب الشيوعي التشيلي، وسعت لإسقاط نظام بينوشيه عبر صراع مسلح ذي روح تعرضيه، والهاب المشاعر المعادية للحكومة، وهي معادية للولايات المتحدة وداعمة للسياسات السوفيتية، وأخذت اسمها من قائد ثوري تشيلي أعدمته السلطات الإسبانية في القرن التاسع عشر، ورغم العلاقة الوثيقة لها مع الحزب الشيوعي التشيلي، أقامت صلات لها أيضا مع كوبا والأقطار الشيوعية الأخرى، لاسيما لاجل التدريب وتجهيز الأسلحة، واعلن الناطق باسمها دانيل هويرتا (Daniel Huerta)ان غرض المجموعة هو تنفيذ عمليات مسلحة في المناطق الحضرية حصراً، هيكلية المنظمة تم ضغطها الى مجموعة خلوية من المليشيا، وأكدت على ضرورة التحلي بعدم الأنانية، القابلية القتالية، التضامن، والصفات الأخلاقية والعسكرية، وبالرغم من ان معظم نشاطها انحصر في سانتياغو، إلا أنها نفذت عمليات فيما لا يقل عن ثماني مدن أخرى، واشتملت عملياتها على مهاجمة المصالح الأمريكية، محطات الأنفاق، منشآت الطاقة الكهربائية وخطوط نقلها مما تسبب في انقطاعات واسعة للتيار الكهربائي وكذلك أبراج التوتر العالي، اختطاف ضباط الجيش، مهاجمة شبكات الأعلام المساندة للحكومة (جرائد ومحطات إذاعية) [106].وقد كانت هذه الأساليب هي سمة مشتركة لعمليات كوادر الحزب الشيوعي، الحركة الثورية لليسار وجبهة مانويل رودريغز الوطنية منذ عام 1983 حتى عام 1986 وحتى تدمير مروحية بينوشيه الخاصة. ويبدو ان الشيوعيين هدفوا الى تكثيف الكفاح المسلح، مجهزين الأسلحة والتدريب لكوادرهم وللآخرين الذين رحبوا بمواجهة الدكتاتورية في الريف، المناجم والمراكز الحضرية [107].أعلنت الأجهزة الأمنية في آب 1986 عن اكتشاف 80 طناً من الأسلحة تم تهريبها الى البلاد بواسطة جبهة مانويل رودريغز الوطنية تضمنت صواريخ مع منصات الإطلاق الخاصة بها وبنادق M16 والتي ساهمت في تمويلها كوبا وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وفي 7 أيلول 1986 قامت الجبهة بمحاولة لم يكتب لها النجاح لاغتيال بينوشيه، ورغم انه لم يصب سوى بجروح خفيفة، إلا أن خمسة من أفراد حمايته لقوا مصرعهم أثناء المحاولة، واثر قطع الشرطة لرؤوس ثلاثة من أعضاء الحزب الشيوعي قدم الجنرال ميندوزا استقالته من الخوانتا [108].

6- عودة النشاط الحزبي:

اختير في نيسان 1982 غابرييل فالديز (Gabriel Valdes) وزير الخارجية في حكومة فراي السابقة ولاحقا المسؤول في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، كمرشح تسوية لرئاسة الحزب الديمقراطي المسيحي. وتحت قيادته أصبح ذلك الحزب اشد نقداً لحكومة بينوشيه وطلب بناء جبهة معارضة واسعة التي فقط الحركات غير الديمقراطية الماركسية اللينينية مثل الحزب الشيوعي والحركة الثورية لليسار (MIR) سيتم استثنائها [109].نما نشاط أحزاب المعارضة بشكل أكثر انفتاحاً في عام 1983، أحزاب المعارضة الممثلة لتيار الوسط بقيادة الحزب الديمقراطي المسيحي وفئة من الحزب الاشتراكي، شكلت (التحالف الديمقراطي) في آب 1983. الذي دعا لاستقالة بينوشيه، مجلس تأسيسي منتخب بصورة مناسبة، وميثاق اجتماعي واسع للاشراف على العودة الى الديمقراطية، وأصبح واضحاً ان الحكومة لم تقم سوى بإظهار إيماءات بسيطة، وانها حتى لن تناقش مسألة استقالة بينوشيه. أحزاب المعارضة الممثلة للجناح اليساري، بقيادة الحزب الشيوعي وجناح متشدد من الحزب الاشتراكي شكلت (الحركة الديمقراطية الشعبية) (MDP) وضغطت لتبني سياسة الحشد الجماهيري والمواجهة [110]. وبالمقابل تحرك تيار اليمين اذ قام خايمي جوزمان (Jaime Guzman) المستشار المقرب لبينوشيه وعضو الفريق الاقتصادي لما سمي (فتيان شيكاغو) بالتحرك بعيداً عن الحكومة،

وقرر تأسيس الحزب الذي أراده، فشكل في 24 أيلول 1983 حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل (UDI)، الذي ساند الحكومة العسكرية وعلى خلاف تقاليد المجموعات السياسية اليمينية الأخرى، تعاطف الحزب بقوة مع الطبقات الدنيا، لكي يستولي من اليسار الماركسي ميدانه التقليدي. الحزب اشتبك في تمكين قادته في الريف وجيرانه الهامشيين مما ساعده في مد نفوذه في الطبقات الوسطى والدنيا [111].وبوساطة الكاردينال فريسنو عام 1985 تشكل ائتلافا واسعا للمعارضة ضم 11 حزباً سمي (الوفاق الوطني للتحول الى الديمقراطية الكاملة) والذي سبق ذكره والذي دعا لإجراء انتخابات الرئيس بشكل مباشر، وإجراء انتخابات نيابية جديدة بدلاً من استفتاء عام 1988، القيام بإصلاح دستوري شامل للحد من صلاحيات الجيش وإلغاء حالة الطوارئ ووضع لائحة لتسجيل الناخبين وأعداد قانون جديد للانتخابات والسماح بعودة كل من تم نفيهم، وقد ابدى بينوشيه معارضته لهذه المطالب وعندما عبر بعض قادة الجيش عن قدر من الدعم لها قام بإحالتهم الى التقاعد، وبالرغم من انهيار هذا التحالف لاحقاً فانه عد دليلا على قدرة الأحزاب على العمل المشترك، فضلاً عن موافقتها على العمل ضمن النظام، بديلاً عن وقوفها عند موضوع مشروعية الانقلاب، ودستور 1980 [112].

سابعاً: المسار الديمقراطي في تشيلي:

اشترط دستور 1980 إجراء استفتاء عام 1988 لضمان استمرار بينوشيه في مهام منصبه، وشرعت قوى المعارضة بعد وصولها الى رؤية مشتركة بتقديم طروحاتها التي رأت ضرورة تحقيقها، وبفعل تدهور الجبهة الداخلية نصحه بعض الوثيقين الصلة به بأبداء نوع من المرونة [113].

جاءت الخطوة الأولى في هذا الصدد إجراء مناقشات علنية بين معارضين ومسؤولين بارزين في الحكومة أهمها ما عرفت باسم سيمنار توباهو (The Tupahue Seminar) في أيلول 1984 اذ تم مناقشة الإصلاح الاقتصادي الذي قام به الحكم العسكري وتنفيذ تعديلات دستورية واقتراحات تسليم السلطة الى الحكم المدني، واهم ما جاء في هذا اللقاء هو تأكيد باتريسيو أيلوين أزوكار [114] (Patricio Aylwin Azocar) رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي على مسألتين: الأولى ضرورة العمل ضمن اطار أحكام الدستور لكونه القانون الساري في البلد بغض النظر عن الجدل بشأن مدى مشروعيته، الثاني ان عدم توقف التظاهر والأعمال المسلحة الموجهة ضد الحكم لن تزيده الا قوة لأنها ستوفر له غطاء بضرورة استقرار الحالة الأمنية وتأجيل عملية التحول الى الحكم الديمقراطي، ورأى أنه حتى لو أدت المظاهرات الى أسقاط نظام الحكم، فان أي حكومة مدنية ستحل محله ستؤدي الى تأزيم الوضع مجدداً وبالتالي حصول انقلاب آخر أو حركة تمرد مسلحة لليسار المتطرف، وان المسار الأمثل هو حصول توافق وطني بين أحزاب المعارضة لإجراء مفاوضات بشأن تحول بصورة تدريجية للسلطة، بمعنى ترقب الأنتهاء لحين الاستفتاء المقرر عام 1988، وقد تباينت الآراء بين من أيده ومن عارضه [115].تلا ذلك تشكيل (الجمعية المدنية) من اتحادات عالمية وحرفية وجماعات ضغط أخرى لوضع حد لحكم الجيش، وتولدت لديها قناعة بان الوقت اصبح مناسبا لها بوصفها تجمعا مدنيا للوساطة بديلاً عن الأحزاب السياسية التي هي في حالة تناحر، وما ان شرعت بالحشد الجماهيري حتى قامت الحكومة باعتقال زعمائها، وعندما بدأت بالتظاهر تم قتل اثنين من منظميها، الأمر الذي أوقد موجة من الاستنكار في الصحافة الدولية، لكنها بالضد من أعمال القمع هذه واصلت احتجاجاتها، واهم ما حققته انها هيئت الأرضية لممارسة الأحزاب السياسية لعملها والنخبة السياسية عموماً اثر مدة طويلة من القتل والسجن والأبعاد الى خارج البلاد لأغلب السياسيين على اختلاف توجهاتهم [116].وشهد النصف الثاني من الثمانينيات تفعيلاً لنشاط أحزاب المعارضة إذ اتخذت قوى المعارضة بخوض غمار استفتاء 1988 لإيجاد صراع حاسم مع النظام، اذ ان التصويت بنعم عنى

استمرار الحكم الدكتاتوري ثماني سنوات إضافية، والتصويت بلا سيتطلب الشروع في انتخابات رئاسية وبرلمانية، ورغم إقرارها بالتوقيتات الزمنية المحددة له، فإنها سعت لاستبداله بانتخابات مفتوحة، غير ان إبلاغ الحكومة لها بشكل قاطع انه لن يوجد غير الاستفتاء، قبلت المعارضة بشروطها، خوفاً من ان تشكل انتخابات وفق مبدأ التنافس، مشاكل صعبة لم تتهيأ للتعامل معها بشكل كامل، من قبيل الاتفاق على مرشح معين وحزب واحد، وبالنتيجة رأت اغتنام افضل خيار وهو قولها لا لمواصلة سلطة بينوشيه، على انها لوحت بالانسحاب في حالة عدم احترام ادنى المتطلبات لجعل الاستفتاء نزيها [117]. وهكذا أصدر القانون الدستوري الأساسي رقم 18556 عام 1986 الإدارة المشرفة على الانتخابات وسميت الخدمة الانتخابية (Servicio Electoral) وحددها بانها هيئة ذات استقلالية ونسقت عملها مع السلطة التنفيذية من خلال وزارة الداخلية، ويتم تعيين رئيسها بدرجة وزير من قبل رئيس الجمهورية، بشرط ان يكون محاميا ومارس عملا حقوقيا لمدة تزيد عن عشر سنوات، ولم يتولّ مناصب بالانتخاب او تزعم حزبا سياسيا في غضون السنوات الخمس التي سبقت شغله لهذا المنصب [118].ولم يجد بينوشيه مناصاً من إعادة فتح التسجيل الانتخابي في 25 شباط 1987، بهدف التهيئة للاستفتاء المقرر في العام التالي بناءً على أحكام الدستور [119]، وأصدرت الحكومة في آذار 1987 قانون الأحزاب السياسية لتوفير القانونية للأحزاب السياسية فيما عدا الأحزاب المنصوص عليها في المادة الثامنة من الدستور أي الأحزاب الماركسية واليسارية، وسمح بإعادة تشكيلها، واشترط تقديمها (للخدمة الانتخابية) قائمة حملت تواقيع 33.500 من أعضائها، وجميعهم عليهم ان يكونوا مسجلين انتخابياً [120]، وان ينضم لكل حزب ما نسبته نصف في المئة من المقترعين في ثماني ولايات من ثلاث عشرة ولاية التي تكونت منها الدولة، علاوة على ضرورة حصول كل حزب على 5% من مجموع المصوتين في انتخابات الكونغرس لكي تظل صلاحية تسجيله سارية المفعول، ومنعت الأحزاب من الاشتراك في الاتحادات والمنظمات ذات البعد الاجتماعي ومنعت أيضا من تلقي أي دعم مالي من خارج البلاد، وتكثفت الحوارات بين الأحزاب، فعلى صعيد الحزب الديمقراطي المسيحي، حول تحالف محدود او تحالف موسع وانتصر الخيار الأخير، اما التيار الاشتراكي فقد تركزت نقاشاته حول شكل النهج الاشتراكي نفسه، وساهم أعضائه الذين عادوا من المنفى في دفعه نحو عدم التطرف واعتناق الاشتراكية الديمقراطية مذهباً سياسياً له ونبذ الأفكار والممارسات الماركسية اللينينية [121].نجح تحالف سياسي بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي، لكن المعارضة أخفقت في بناء تحالف مع قوى اليمين والمحافظين الذين كانوا القاعدة الشعبية للحكم العسكري، غير ان التدهور الاقتصادي ونشوب حركة الاحتجاج الاجتماعي التي طالبت بنظام اكثر عدالة اجتماعياً، فضلا عن الممارسات العنيفة التي قادها الحزب الشيوعي، وفي نفس الوقت ارتخاء قبضة النظام الأمنية ازاءها ، هذه الأسباب بمجموعها جعلت شرعيته التي ساندها اليمين بفعلها، والتي تمحورت في (توفير الحماية من المد الشيوعي، صون ملكيات الأفراد الخاصة وإضفاء الهيبة والاحترام للقانون والنظام)، اصبح هنالك عدم يقين بشأنها، ورأى اليمين أيضا، ان التدهور الاقتصادي جعل الحكم قد ظهر بمظهر كانه ليس لديه مشروع وإنما استمد بقاءه من الوقوف موقفاً رافضاً للتوجه الماركسي والاشتراكي عوضا عن المشاريع التنموية وتحديث البلاد، ولذلك ادرك اليمين ان بقاء الأوضاع كما هي عليه شكلت خطراً قد يسبب حسب رأيه دعما شعبيا لليسار، وذلك اكثر خطورة ومجازفة من العودة الى السياسات التي قامت على التنافس في مناخ الديمقراطية، وقد شكل توازن الكفتين هذا معادلة جديدة بلغت أوجها مع قرب نفاد مدة الثماني سنوات التي ضمنها الدستور لبينوشيه، وقرب موعد القيام بالاستفتاء [122].أدى ذلك الى قيام ثلاث منظمات يمينية وهي:

حركة الوحدة الوطنية (MUN) التي مثلت العديد من القادة التقليديين لليمين في تشيلي، جبهة العمل الوطني (FNT) المرتبطة بمجموعة اكثر يمينية ولها صلات وثيقة مع مصالح صغار رجال الأعمال والريفيين، والاتحاد الديمقراطي المستقل (UDI) الذي تألف من مستشاري الخوانتا السابقين وموظفين في الحكومة العسكرية، بالانضمام معاً لتشكيل (حزب التجديد الوطني: RN)، كخليفة للحزب الوطني. وذلك في 29 نيسان 1987، وهذا التحالف الصعب سرعان ما انقسم عندما عبر حزب الاتحاد الديمقراطي عن دعمه القوي للاستفتاء وبينوشيه مرشحاً، بينما حركة الوحدة الوطنية عبرت عن تفضيلها لانتخاب مفتوح او مرشح آخر غير بينوشيه [123]. من جهة أخرى أعلن ريكاردو نونيز (Ricaro Nunez) زعيم فصيل (الحزب الاجتماعي المتجدد) في المؤتمر (54) للحزب الاشتراكي "اننا لسنا ذاهبين لإبعاد بينوشيه من المشهد السياسي باستعمال الأسلحة. نحن سوف نهزمه بواسطة صناديق الاقتراع. نحن مقتنعون ان البلدة ستذهب لإيقاف بينوشيه بواسطة صناديق الاقتراع. نحن ذاهبون لبناء جيش من سبعة ملايين مواطن لاحتضان بدائل مختلفة للفضاء السياسي التشيلي"، وذلك في نيسان 1987 أيضا [124]. فيما أسس ريكاردو لاغوس اسكوبار (Ricardo Logas Escobar) (حزب لأجل الديمقراطية: PDD) في 15 كانون الأول 1987 كعجلة سياسية للحزب الاشتراكي المحظور الذي كل أعضائه وقادته استعادوا عضويتهم فيه، وقد عارض الحزب التمديد لبينوشيه [125]. وهدفه الرئيسي إنهاء النظام العسكري وتحقيق الديمقراطية مجدداً في تشيلي بوسائل سلمية، وقال لاغوس في احتفال تأسيس الحزب ان المتطلبات الوحيدة للانضمام له هي "ان يكون ضد النظام الدستوري للدكتاتور بينوشيه بسبب انه لم يقد الى الديمقراطية، وبالإضافة الى انه أراد هزيمته بوسائل سياسية"، الأشخاص الذين تقدموا للعضوية فيه جاءوا من أيديولوجيات متنوعة تضمنت الاشتراكيين، الراديكاليين، الديمقراطيين الاجتماعيين، التقدميين الليبراليين، اليسار المسيحي، أقلية المابوتشي الهندية، الشيوعيين وشباب من حركة طلابية وطنية عارضت بينوشيه اسمها (G-80) [126].أعقبه تشكيل (ائتلاف الأحزاب لحملة "لا") في شباط 1988 ومن بين أعضائه (التحالف الديمقراطي الذي سبق ذكره)، الحزب الاجتماعي بقيادة الميدا أحد فصائل الحزب الاشتراكي، اليسار المسيحي، التوجيه السياسي للحملة وقع على عاتق باتريسيو أيلوين رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب لأجل الديمقراطية بزعامة ريكاردو لاغوس اسكوبار[127]. وبلغ عدد الأحزاب والحركات التي انضوت تحت لوائه 16 حزباً، تأثير الصراع الانتخابي نفسه كان ضخماً كما ظهر بالمستوى العالي الاستثنائي للمشاركة فيه. لقد كان، بعد كل شيء، أول صراع سياسي من هذا النوع منذ عام 1973. هنالك شك قليل في ان حملة الحكومة السلبية وغير المتقدمة كانت أدنى من حملة المعارضة. بينوشيه لم يكن ناجحاً كبيراً كسياسي ديمقراطي يبحث عن أصوات، وجهود مستشاريه لخلق هكذا صورة غالباً ما ذهبت أدراج الرياح، عندما ترك خطاباته المعدة مسبقاً، عندما أعاد هجومه على الشيوعية، واطلق هجمات مريرة مع المتعاونين معه سابقاً، وعلى النقيض، حملة المعارضة كانت احترافية وبمظهر متقدم، واستهدفت الشباب وضغطت نحو المصالحة والاعتدال السياسي، وبالرغم من ان الحزب الشيوعي الذي لم يكن عضواً في الائتلاف كان عدائياً جداً للعب اللعبة بقواعد بينوشيه، ورغم انه لم يكن مطلقاً رسمياً فيه، فانه قدم دعماً مهماً له، ولم تكن حملة المعارضة لتحقق ما حققته من دون شهور من العمل السياسي بعناية لإقناع المقترعين ان التصويت سيكون سرياً. وانه لن تكون هنالك عواقب سلبية للتصويت بلا، وأدت الكنيسة دوراً مهما في هذه العملية من خلال حركة (الصلبان المدنية). وسمح التمويل من الولايات المتحدة واوربا بالتنظيم في طول البلاد وعرضها وعد الأصوات باستخدام أجهزة الحاسوب، وهكذا حدت من احتمالية الاحتيال الحكومي، وقام حزب لأجل

الديمقراطية بزعامة لاغوس بأداء دور مهم في جلب الى النشاط السياسي المواطنين السلبيين سابقاً او المستقلين وركز لموضوع واحد هو دحر بينوشيه، كما ان حضور أكثر من ألف مراقب دولي شكل مساندة للمعارضة ومؤشراً للحكومة ان أهمية الاستفتاء هو امر محل اهتمام للمجتمع الدولي وليس تشيلي فقط [128].ما لبثت قيادات عسكرية من الخوانتا أن شرعت في الاتصال مع ائتلاف الأحزاب لحملة "لا" من جهة، ومن جهة أخرى أبدت رأيها الصريح لبينوشيه في تفضيلها مرشحاً مدنياً وهو ما دفعه الى الالتزام بالنزاهة في تطبيق الاستفتاء حتى لا ينجر الى صراع قد يؤثر على وحدة القوات المسلحة، وقامت الحكومة الأمريكية كذلك بممارسة ضغوط على الحكم العسكري لإجراء استفتاء شفاف ونزيه ويتسم بالعدالة [129]. على الرغم من انه كانت "الإجراءات الديمقراطية جزءاً من خطة النظام السلطوي الفردي لتمديد حكمه عن طريق إجراء استفتاء من دون تبني أي خطوات ليبرالية سابقة" [130].توجه حوالي 7 ملايين ناخب في 5 تشرين الأول 1988 الى صناديق الاقتراع، للمشاركة في الاستفتاء على تمديد الحكم لبينوشيه وقد ابدى 53.3% من الناخبين رفضهم التمديد لولاية ثانية له، وفي المقابل حصل نسبة تأييد بلغت 44.3%، واعلن قادة المعارضة ان مخرجات الاستفتاء شكلت انتصاراً للديمقراطية، ووعدوا بإجراء مفاوضات مع الخوانتا بهدف تداول السلطة سلمياً، وطبقاً لأحكام الدستور سيظل بينوشيه في منصبه حتى آذار 1990، واستدعت نتيجته إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أواخر عام 1989، وقد عبرت قوى المعارضة عن معارضتها لبقاء بينوشيه في منصبه ودعته لترك مقاليد السلطة في اسرع وقت، وطالبت بإجراء مفاوضات مباشرة مع الخوانتا، ودعا أيلوين بإجراء تعديلات في الدستور قبل خوض الانتخابات الرئاسية لكي لا يصبح الكونغرس والرئيس المنتخب تحت رحمة الخوانتا، وبعد إعلان النتائج حصل تصدع في الخوانتا اذ اعلن فرناندو ماتييه (Fernando Mattihi) قائد القوة الجوية انشقاقه عن الرئيس بينوشيه حاثاً القوات المسلحة على ان لا تزج بنفسها في أتون السياسة وانه آن الأوان لكي يتولى إدارة البلد قادة سياسيون مدنيون، ولذلك اصبح بينوشيه معزولاً بشكل كبير [131].وتأسس (الائتلاف من اجل الديمقراطية: CPD) في تشرين الثاني 1988 بفضل الطاقة والحماس الذي تولد بالتصويت بلا والتي تم تسخيرها لإقامة هذا الائتلاف الذي ضم سبعة عشر حزباً بقيادة الحزب الديمقراطي المسيحي وضم في عضويته [132]، حزب من اجل الديمقراطية (PDD)، الحزب الديمقراطي الاجتماعي التشيلي، حزب المتحضر، حزب الخضر[133]، حزب الجنوب، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الراديكالي (PRSD)، حزب اتحاد الوسط – الوسط (UCCP) والجمعية المدنية [134]، وتم استثناء اليمين المتطرف والحزب الشيوعي من الانضمام اليه، وهدف الى إعادة تفعيل العملية الديمقراطية من خلال إيجاد بديل للحكم العسكري وإفساح المجال للقوى المعتدلة داخل هذا النظام من اخذ زمام المبادرة والقيام بكل ما يتطلب لإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحكم، ونص برنامجه على وضع قانون جديد للأحزاب، وعودة كل من تم نفيه خارج البلاد وإجراء تعديلات دستورية لإزالة الحظر عن الأحزاب اليسارية، معالجة البطالة واتباع سياسات تنموية ومحاربة الفقر، كبديل عن عدم التوافق الأيديولوجي بين أحزابه المتعددة، واید أيلوين ممارسة النشاط ضمن النظام بحسب التوقيتات التي حددها الدستور، وقد أبدى الحزب الاشتراكي ممانعته لذلك في أول الأمر، الا انه وافق بعد ذلك، ومن المتناقض هنا ان الولايات المتحدة التي دعمت بينوشيه قدمت دعمها للمعارضة في ذلك الائتلاف، ومولت مشاريع دراسات بشأن التحول الديمقراطي وإعادة الجيش لممارسته اختصاصاته وواجباته العسكرية لا غير، كما سميت أحزابه باسم أحزاب التفاهم (The Concertacion) [135].باشرت الحكومة ممثلةً بسيرجيو فرنانديز وزير الداخلية (Sergio Fernandez) بالتفاوض مع المعارضة بشأن الإصلاح الدستوري، وكذلك

مارست المعارضة مهماتها التفاوضية مع حزب التجديد الوطني والمستشارين المدنيين للنظام العسكري [136]. وفي المجمل كانت القوة الفاعلة أساسيا في مسار المرحلة الانتقالية داخلياً الجيش مدعوما من حزبين من أحزاب اليمين: حزب التجديد الوطني والاتحاد الديمقراطي المستقل ومن جهة ثانية ائتلاف الأحزاب من اجل الديمقراطية، وكما عبرت عنه ميشيل باشليه (Michelle Bachelet) رئيسة تشيلي السابقة بالقول: "يمكن ان نتفق او لا نتفق على القواعد الدستورية للانتقال الديمقراطي. كما يمكن ان نناقش الى أي حد كانت هذه القواعد مشروعة. لكن ينبغي الا ننسى انه في حالة تشيلي، فان الأساس القانوني للانتقال كان هو دستور بينوشيه ذاته. إن المهم هو الإطار الذي يحدد التراب ويتيح التقدم نحو تطبيع الدستورانية الديمقراطية. كما احرص على الإلحاح على نقطة معينة: يمكن ان تناقش حول الأسس، بيد انه من المهم امتلاك قاعدة تضمن ان تكون الحكومة تعددية بالقدر الكافي [137]، وان انظمة العسكرية اشد قدرة على وضع حكمها وعلى تغيير ذاتها لان العسكر بصفة عامة واعون لحقيقة ان حكمهم العسكري للدولة لا يمكن ان يأخذ صفة الديمومة والاستمرارية المطلقة، وزعموا انه حالما ينجز واجبهم فان قطاعاتهم ستعود الى ثكناتها، علاوة على ان المؤسسة العسكرية ليست لديها خشية على مستقبلها من أي حكم مدني سياتي لاحقا [138].

وانسجاما مع ذلك تمت المصادقة على التعديلات الدستورية في استفتاء في 30 تموز 1989، وتضمنت تقليل الصلاحيات الدستورية الممنوحة للرئيس، وجعلت مدة رئاسة الجمهورية أربعة أعوام، للحد من سلطات مجلس الأمن القومي الذي أنشأه بينوشيه، ووضع محددات لسلطة الجيش فيه، انشاء البنك المركزي الذي سبق لبينوشيه في اتخاذ قرار بإنشائه الا انه لم يدخل حيز التنفيذ، ومن خلال ذلك سعى بينوشيه لوضعه موضع التطبيق قبل تركه لمنصبه لضمان عدم إنهاء العمل بالسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي اعتمدها ابان حكمه [139]، وتم حذف المادة الثامنة، ورفع عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين شغلوا مناصبهم بالانتخاب، تم استبدال آليات تعديل الدستور، سحب سلطة رئيس الجمهورية في حل المجلس الأدنى في السلطة التشريعية، وتم تقليص إمكانيته لإعلان الحالة الاستثنائية مثل حالة الحصار والطوارئ، أضيف عضو مدني في مجلس الأمن القومي، ونجح الجيش في إدراج بند تضمن ان القوانين المختصة بالقوات المسلحة خضعت لقانون دستوري عضوي مما جعل تعديل هذه القوانين اكثر صعوبة [140]، واصبح دور مجلس الأمن القومي شرح رؤيته للرئيس والكونغرس والمحكمة الدستورية، ولا بد من الإشارة الى ان إضافة المراقب العام للدولة الى تركيبته قد غير تأثير وحجم الأغلبية العسكرية فيه، وأضيف 12 عضواً الى الأعضاء التسعة الذين عينوا في الكونغرس، واصبح تعديل الدستور يستلزم ثلاثة أخماس في غرفتي البرلمان بدلاً من الثلثين، وتم الغاء القيد المتعلق بضرورة انقضاء دورتين نيابيتين حتى يكون ممكناً تعديل الدستور [141].وجهت انتقادات لهذه التعديلات اذ ان الغاء المادة الثامنة التي حظرت وجود الأحزاب السياسية الماركسية، لكنها في جزء منها، هذه المحظورات تمت المحافظة عليها في شكل قانوني في حق انشاء الجمعيات، وفي تأثير الاستبعاد والإقصاء عن النظام الانتخابي ذي الغرفتين، في نفس الوقت لم يكن ممكنا تفكيك الأحكام التي أعطت للمؤسسة العسكرية الوصاية على الاطار الدستوري، واستمر قادة افرع القوات المسلحة أعضاءً في مجلس الأمن القومي برئاسة بينوشيه، وهو هيئة دستورية أنشئت بموجب أحكام دستور 1980 ولم يسمع بها في التاريخ التشيلي بأكمله، وتواصل تعيين أعضاء في مجلس الشيوخ من بينهم أربعة من قادة القوات المسلحة والشرطة، وتواصل دمج أعضاء في المحكمة الدستورية من قبل القوات المسلحة، وظل قائد الجيش غير قابل للتغيير، وان نص الدستور عند بدء الانتقال الى الديمقراطية قد ركزت عدد ضخم من السلطات بيد رئيس الجمهورية، وبعضها من

اختصاص السلطة التشريعية، هذه السلطة التي أضعفت جدا، والأغلبية البرلمانية استعصى عليها ان تعكس أغلبية المواطنين، وأنشاء نظام اقتراعي ذي غرفتين، الزم الأحزاب السياسية ان تتركز في كتل، مع ذلك، سوف يصبح تفسيراً وتطبيقاً لإصلاح جزئي للدستور في السياق السياسي الجديد، الذي اضفى شرعية ديمقراطية لدستور صمم في اصله وجاء من قالب سلطوي [142].

وافقت أحزاب الائتلاف من اجل الديمقراطية على مساندة أيلوين كمرشح المعارضة السياسي الرئيسي، برنامج صراعه الانتخابي تضمن تعهدات بالتحقيق في إساءات حقوق الانسان، تحسين الرعاية التعليمية والصحية وزيادة معدل الأجر في سياق برنامج اقتصادي سليم صمم لتعزيز الصادرات والسيطرة على التضخم [143]. فيما انضمت القوى الممثلة لليمين وتحديدا حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل الى حزب التجديد الوطني وشكلا تحالف (الديمقراطية والتقدم) الذي ساند ترشيح هيرنان بوشي (Hernan Buchi) وزير المالية الأسبق تحت حكم بينوشيه الذي أصبح رئيسا لهذا التحالف، كما قدما قائمة مشتركة لانتخابات الكونغرس [144]. ومنذ تشرين الأول 1988 وحتى كانون الأول 1989 عاشت تشيلي حالة من الصراع الانتخابي المتواصل، ولم ترتكب أحزاب الائتلاف من اجل الديمقراطية سوى أخطاء سياسية قليلة، وحالما تم اختيار أيلوين مرشحا رئاسيا حتى تصرف بثقة كرئيس منتخب جامعاً فريقاً سياسياً ذا خبرة وسلطة هائلة، ورغم ان الائتلاف كان ثابتا في رفضه للحزب الشيوعي، الا ان الأخير قدم دعما مرحليا له، وعلى النقيض حملة اليمين كانت غير منظمة ولم تترك انطباعا حسنا ومؤثرا، اذ ان المرشح الذي اختاره وهو هيرنان بوشي، اثبت انه اقل اقتدارا كرئيس منه كاقتصادي من التكنوقراط، والحزبان الرئيسيان لليمين حزب التجديد الوطني وهو حزب معتدل شمل سياسيين امتازوا بالنجاح في سياسة التيار اليميني قبل الانقلاب والاتحاد الديمقراطي المستقل الذي مثل توليفة من التكنوقراط الذين آمنوا بالسوق الحرة ومساندين مطلقين لبينوشيه اظهروا قدرا من الوحدة اقل بكثير من ائتلاف المعارضة، وبشكل متكرر بدوا اكثر اهتماماً بالصراع بينهما بدلاً من مجابهة الائتلاف الذي قاده أيلوين [145].تحت هذه الظروف تم إجراء انتخابات الرئاسة والكونغرس في 14 كانون الأول 1989 التي انتصر فيها ايلوين مرشح السبعة عشر حزباً من تحالف الأحزاب من الديمقراطية بحصوله على 55.2% من مجموع الأصوات [146]، صوت اليمين انقسم بين بوشي الذي حصل على نسبة 30% وفرانسيسكو خافير ايرازوريز (Franscisco Javier Errazuriz) الذي كسب 15%. نتائج انتخابات الكونغرس أعطت الأغلبية لتحالف قوى المعارضة، مع ذلك وبالرغم من ان أحزاب التفاهم حصدت 22 مقعداً في مجلس الشيوخ مقارنة ب 15 مقعدا لليمين، حضور تسعة من أعضاء مجلس الشيوخ الذين نصبتهم حكومة بينوشيه الراحلة، عنى ان حكومة أيلوين القادمة افتقدت الأغلبية الضرورية للإصلاح السياسي والدستوري المهم. وفي انتخابات المجلس الأدنى، فازت أحزاب التفاهم بحصولها على 72 مقعداً مقابل 48 مقعداً لليمين. الحزب السياسي الأكثر شعبية كان الحزب الديمقراطي المسيحي الذي حصل على 13 عضواً منتخباً في مجلس الشيوخ و38 مقعداً في مجلس النواب، تبعه حزب لأجل الديمقراطية بحصوله على أربعة مقاعد في مجلس الشيوخ و17 في مجلس النواب، ومن جهة اليمين، بدا حزب التجديد الوطني افضل من حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل، بحصوله على ستة مقاعد في مجلس الشيوخ مقارنة بمقعدين لحزب الاتحاد الديمقراطي المستقل، ومعظم أعضاء مجلس الشيوخ الثمانية المنتخبين كانوا مقربين لحزب التجديد الوطني[147]، وحصل حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل على 9.82% من الأصوات في مجلس النواب (14 نائب من مجموع 120) [148].وقبل خروج بينوشيه من السلطة بأسبوعين اصدر القانون الأساسي للقوات المسلحة، الذي احتوى شقين فوض للجيش تحديد عقيدته العسكرية

والتعليم العسكري، وكان قد صدر قانون آخر قبل تنفيذ بينوشيه لانقلابه أمن للجيش نسبة ثابتة من العوائد السنوية لشركات النحاس المملوكة للدولة، وقد قام هو بتعزيزه، ووضع قيوداً صارمة على تعديل هذه القوانين تضمنت عدم ممانعة المحكمة الدستورية الذي هيمن على تشكيلتها، وعين سبعة من أعضائها مدى الحياة، وكانوا جميعا من المؤيدين له [149].تقلد باتريسيو إيلوين مهام منصبه رئيساً للجمهورية في 11 آذار 1990 وكذلك فعل 38 سيناتوراً في مجلس الشيوخ و20 نائبا في مجلس النواب، وبذلك انتهت مرحلة مأساوية في تأريخ تشيلي بعد زوال النظام العسكري الذي ظل حاكما بصورة مستمرة لستة عشر عاماً وعادت الديمقراطية مجدداً اليها [150].

ومن المهم الإشارة هنا الى ان الحزب الاجتماعي أحد الأجنحة التي تولدت من انقسامات الحزب الاشتراكي بقيادة ألميدا، وحزب اليسار المسيحي والحزب الشيوعي وبعض منظمات الجناح اليساري الأخرى أنشأوا حزباً ليكون غطاءً قانونياً لنشاطهم سمي (الحزب الاشتراكي لليسار الواسع:PAIS)، وتولى رئاسته لويس ميرا (Luis Maira) و ريكاردو سولاري (Ricardo Solari) أمينا عاما له [151]."اتسمت عملية التحول الديمقراطي في تشيلي منذ البداية بالطابع المؤسسي فبعدما فازت المعارضة بنتيجة استفتاء 1989 حيث رفضت الأغلبية النظام الاستبدادي، بدأت عملية التحول للديمقراطية في اطار الهيكل القانوني لدستور 1980، وقد لعبت الهياكل المؤسسية لتشيلي دوراً حاسماً في تحقيق الديمقراطية، اذ انها لم توفر إطارا تنظيمياً شرعيا للعملية السياسية فحسب، بل كانت أيضا بمثابة قناة للنقاش الديمقراطي وللإصلاح وتحسين قوانينهم ولوائحهم" [152].وبالرغم من ان إدارة أيلوين كانت حكومة أئتلاف، فان الحزب الديمقراطي المسيحي ضمن 10 من اصل 20 مقعداً وزاريا، لحصوله على العدد الأكبر في الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ [153] وضمت تشكيلته الوزارية: أيلوين رئيسا للجمهورية (الحزب الديمقراطي المسيحي، انريكيه كراوس (Enriqe Krauss) وزيرا للداخلية (الحزب الاشتراكي)، أنريكيه سيلفا سيما (Enrique Silva Cimma) وزيرا للخارجية (الحزب الراديكالي وهو احد أحزاب وسط اليسار)، باتريسيو روخاس (Patricio Rojas) وزيرا للدفاع (الحزب الديمقراطي المسيحي)، أليخاندرو فوكسلي (Alejandro Foxley) وزيرا للمالية (الحزب الديمقراطي المسيحي)، أنريكيه كوريا (Enrique Correa) الأمين العام للحكومة (الحزب الاشتراكي)، كارلوس أومينامي (Carlos Ominamui) وزيرا للاقتصاد (الحزب الاشتراكي)، سيرجيو مولينا سيلفا (Sergio Malina Silva) وزيراً للتنمية الاجتماعية (الحزب الديمقراطي المسيحي)، ريكاردو لاغوس (Ricardo Lagas) وزيرا للتعليم (حزب لأجل الديمقراطية:PPD)، فرانسيسكو كومبليد (Francisco Cumplid) وزيرا للعدل، رينيه كورتازار (Rene Cortazar) وزيرا للعمل (الحزب الديمقراطي المسيحي)، كارلوس هورتادو رويز – تاغلي (carlos Hurtado Ruiz Tagle) وزيرا للاشغال العامة (مستقل)، خورخي جيمينيز (Jorge Jimenez) وزيرا للصحة (الحزب الديمقراطي المسيحي)، ألبرتو أوبري (Alberto Aubry) وزيرا للاسكان والتعمير، خوان أوغستين فاغويرا (Juan Agustin Figueroa) وزيراً للزراعة (الحزب الراديكالي)، خوان هاملتون ديباسير (Juan Hamilton Depassier) وزيرا للمناجم، جيرمان كوريا (German Correa) وزيرا للنقل والاتصالات (الحزب الاشتراكي)، لويس ألفارادو كونستينلا (Luis Alvarado Constenla) وزيراً للأصول الوطنية (حزب لأجل الديمقراطية)، خايمي توها (Jaime Toha) وزيرا للبيئة (الحزب الاشتراكي)، سوليداد ألفير (Soledad Alvear) وزيرا للمرأة [154] ولا يحتوي الهيكل التنظيمي للحكومة في تشيلي على منصب رئيس الوزراء فالكابينة الوزارية مرتبطة برئيس الجمهورية شخصياً [155].

حكومة باتريسيو أيلوين التي استلمت السلطة واجهت بلداً قد تغير في جوانب عديدة منذ انقلاب عام 1973، هنالك الان اتفاق أكبر على السياسة الاقتصادية: معظم الأحزاب قبلت ان الأسواق والقطاع الخاص لديها دور أساسي في التنمية الاقتصادية. المشروع السابق لليسار لتأميم اعلى القيادة للاقتصاد تمت رؤيتها الآن على أنها عرضية كما الادعاء السابق للحزب الديمقراطي المسيحي بانشاء مجتمع مجتمعياً. حكومة أيلوين وعدت بتحسين توزيع الدخل وبالإنفاق بشكل أكثر على الخدمات الاجتماعية ولكن ليس انفاق العناية على إدارة الاقتصاد الكلي. السياسات القاسية لحكومة بينوشيه خلقت جهاز دولة أصغر وأكثر فعالية، وكانت هنالك رغبة قليلة في تضخيم دور الدولة الى دورها المهيمن السابق في الاقتصاد. الحكومة القادمة أرادت المحافظة على اقتصاد التصدير الناجح ورحبت بالتعاون مع الاستثمارات الأجنبية، حتى إذا هي نوت كذلك زيادة عوائد الضريبة. ذلك الاجماع في ميدان السياسة الاقتصادية انعكس بشكل أكثر عمومية في التوجهات نحو النظام السياسي. كان هنالك اتفاق منتشر حول الحاجة لصناعة إجماع لكي تتم المحافظة على النظام الديمقراطي. على جانب اليسار شعبية ونفوذ الحزب الشيوعي قد تقلصت بسبب سياساته الخاطئة، من خلال تعايشه وتسامحه مع العنف السياسي خلال سنوات بينوشيه وبفعل أزمة الشيوعية الدولية، الحزب الاشتراكي أصبح أكثر اتحادا وأكثر اعتدالا مما كان عليه في الماضي: الأجنحة القديمة المنقسمة والأعجاب بالثورة الكوبية قد اختفى. الحزب الديمقراطي المسيحي هجر اعتقاده بالحزب بانه حزب حاكم بالطبيعة من دون حلفاء وأصبح أكثر انفتاحا على المحاورة والتفاوض مما كان سابقا. اليمين السياسي في تشيلي لم يكن منزعجا من نتائج الانتخابات، وأصبح لديه دعم انتخابي كافٍ ليجعله متفائلا حول انتصارات انتخابية مستقبلا، ولم يكن ممتعضا من السياسة الاقتصادية للحكومة. إرث أعوام حكم بينوشيه لديها جانبها الصعب أيضا. مشكلة الفقر كانت بادية للعيان ومثلت تحديا. توزيع الدخل كان أكثر سوءاً بشكل ملحوظ في تشيلي، وحوالي ثلاثة الى أربعة ملايين مواطن عاشوا في الفقر. وأكثر من ذلك، العديد من الخدمات الضرورية لتخفيف الفقر – الصحة، التعليم الضمان الاجتماعي قد تم إهمالها من قبل حكومة بينوشيه. استمرار النمو الاقتصادي والتعامل مع عدم التكافؤ الاجتماعي أصبح تحديا للحكومة للسنوات القادمة، ارث واحد آخر لحكومة بينوشيه هو الموضوع الذي لم يحل للعدالة لضحايا إساءات حقوق الأنسان، وجد شك قليل بان حقوق الانسان قد تم خرقها بحجم هائل وغير مسبوق في تشيلي في عهد بينوشيه، الحكومة أصبح عليها محاولة التعامل مع أولئك الذين بحثوا عن الأنصاف وفي نفس الوقت عدم استفزاز الجيش لسحب مساندته للنظام الديمقراطي. حقيقة قيادة الجيش في ظل حكومة أيلوين ظلت للجنرال بينوشيه هي مؤشر على طبيعة المشكلة التي واجهتها الحكومة في محاولتها ترسيخ نظام سياسي ديمقراطي متكامل [156].وبشكل آخر مهمات حكومة أيلوين كانت ثلاثية: تقوية الإجماع الديمقراطي وعلى الخصوص ان تضمن إيجاد متنفس للعلاقات المدنية – العسكرية، التعامل مع الأسئلة الحساسة التي نشأت بفعل إساءات حقوق الأنسان بعد عام 1973، المحافظة على النمو الاقتصادي في حين برزت عدم المساواة الاجتماعية التي خلفها النظام المنصرم [157].

في المسألة الأولى على الرغم من ترك بينوشيه للحكم، لكنه استمر في قيادة الجيش لغاية عام 1998 حسب نص الدستور، واحتفظ الجيش بسلطات كبيرة منها حقه في العمل على مجابهة ما وصفه أي تيارات تخريبية، لان من وظائفه "ضمان النظام المؤسسي للجمهورية"، كذلك شغل الضباط في كل افرع الحكومة، ومنح قادة الجيش والشرطة أربعة مقاعد في مجلس الشيوخ، إضافة الى بينوشيه الذي احتكر مقعدا له فيه عند نفاذ ولايته كقائد للجيش عام 1998، وامتلك الجيش حق تعيين عضوين من أعضاء المحكمة الدستورية التسعة، وتم منع رئيس الجمهورية من استبدال قادة القوات المسلحة

بافرعها كافة او تنحيتهم من مناصبهم، كما ان إجراء تعديلات دستورية على هذه الصلاحيات اصبح قريبا من الاستحالة، اذ يجب ان تجري انتهاء أعمال دورتين كاملتين للكونغرس والزم لتمرير التعديلات حصولها على الثلثين في غرفتي الكونغرس [158].وبالتالي اضطر أيلوين الى التخلي عن سيطرة السلطة المدنية على القوات المسلحة في مقابل استمرار النظام الديمقراطي على المدى القصير، إذ ان الغاية النهائية لحكومة أحزاب التفاهم تحطيم ركائز دستور 1980 وإزالة المنظومة السياسية السلطوية، وجل ما تمكن أيلوين وحكومته من فعله هو زيادة حدود السلطات الرئاسية وتوسعتها على القوات المسلحة، غير انه تمكن مستخدما صلاحياته إيقاف ترقية الضباط الذين لديهم ضلع في التجاوزات ضد حقوق الأنسان، كما أبدت حكومته ممانعتها في إعداد برنامج نص على عقد اجتماعات بشكل منتظم لمجلس الأمن القومي وإجراء مشاورات مع الفئة الأعلى من الضباط الا في حالة امتلاكهم للخبرات الوظيفية اللازمة [159].عالجت الحكومة المسألة الثانية من خلال إصدارها المرسوم المرقم 355 في 25 نيسان 1990 الذي قضى بانشاء (لجنة الحقيقة والمصالحة) بهدف المساهمة في الاستيضاح بطريقة معمقة حول معظم الخروقات الخطيرة التي جرت في تشيلي وفي أي مكان آخر إذا ما ارتبطت بالحكومة التشيلية السابقة أو الحياة السياسية الوطنية، وجعلت برئاسة راؤول ريتيج جوسين (Raul Rettig Gusissen)، وعضوية خايمي كاستيلو فيلاسكو (Jaime Castillo Velasco)، خوسيه لويس سيا أغانيا (Jose Luis Cea Eganan)، مونيكا جيمينيز ديلا جارا (Monica Jimenez dela Jara)، ريكاردو مارتن دياز (Ricardo Martin Diaz)، لاورا نوفا فاسكويز (Laura Novoa Vasquez)، غونزالو فيال كوريا (Gonzalo Vial Correa)، خوسيه زالاكويت ظاهر (Jose Zalaquett Daher) [160] ودفعت الحكومة 3.2 مليار دولار أمريكي تعويضا لأقارب 2253 شخصا اختفوا بعد اعتقالهم او قتلوا و38.245 شخصا تعرضوا للاعتقال او التعذيب، وعدد كبير ممن تعرضوا لفصلهم من أعمالهم في الحكومة او الشركات المملوكة لها [161].أما فيما تعلق بالمسألة الثالثة فقد اتبعت الحكومة سياسات اقتصادية نيوليبرالية مماثلة لتلك التي اتخذها بينوشيه لكن مع بعد انساني، فقد اتخذت الحكومة خطوات لإنقاص معدلات الفقر المرتفعة، وتطبيق سياسيات اقتصادية لرفع معدلات التنمية الاقتصادية، وسعت لجعل النمو الاقتصادي موزعاً بشكل افضل [162].وبموازاة ذلك اتخذ خايمي جوزمان رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل موقعه زعيما للمعارضة (قبل مقتله في عام 1991 على يد مجموعة يسارية مسلحة متطرفة)، وكان واحداً من أقسى المنتقدين للحكومة الديمقراطية الجديدة، مستفيداً من منصبه عضوا في مجلس الشيوخ، متهما إياها بالتراخي في القتال ضد التنظيمات المسلحة للجناح اليساري التي ظلت عاملة في تشيلي بعد استعادة الديمقراطية المقيدة [163].وبالرغم من دعم الحزب الشيوعي لائتلاف الأحزاب من اجل الديمقراطية، فان الحزب الديمقراطي المسيحي وبعض قوى الحزب الاشتراكي ظلت مصرة على رفض تشكيل ائتلاف رسمي معه وفشل في الحصول على أي مقعد في مجلس النواب او الشيوخ من خلال تأليفه الحزب الاشتراكي لليسار الواسع (PASI)، نتيجة لوضعه غير القانوني وتأثير قانون الانتخاب الذي سنته الحكومة العسكرية السابق وصراعاته الداخلية الخطيرة، التي تركته من دون تمثيل مباشر في السلطة التشريعية، ومن دون مشاركة في الكابينة الوزارية، ومن دون نفوذ في الائتلاف الحزبي الذي حكم تشيلي بعد عام 1990، مصحوبةً بخسارة المساندة الداخلية، تأثير سياسة البيرسترويكا (Perestroika) التي اعتمدها الاتحاد السوفيتي كمنهج إصلاحي، نقص الخط السياسي لاستبدال سياسة الثورة الشعبية والتمرد الشعبي، عزلة الشيوعيين بالرغم من استعادتهم لوضعهم القانوني في عام 1990 جلبت عليه (الحزب الشيوعي) ازمة سياسية

[164].وعلى النقيض من ذلك، عقد الحزب الاشتراكي مؤتمره للمدة 22-25 تشرين الثاني 1990 حضره قادته في الماضي مثل راؤول أمبويرو (Raul Ampuero) وأنسيتو رودريغز (Aniceto Rodriguez) واليسار المسيحي بقيادة رئيسه لويس ميرا (Luis Maira) واثنان من ممثليه هما سيرجيو أغويلو (Sergio Aguilo) وخايمي نارانجو (Jaime Naranjo) والذين انضموا للحزب. وفي ذلك المؤتمر اختير خورخي آراتي (jorge Arrate) رئيسا له وريكاردو نونيز مونوز (Ricardo Nunez Munoz) كنائب للرئيس ومانويل ألميدا ميدينا (Manuel Almerda Medina) امينا عاما. وقد بعثت هورتنسيا بوسي (Hortensia Bussi)، أرملة الرئيس سلفادور الليندي رسالة الى المؤتمر من منفاها في المكسيك جاء فيها: "انا احيي مع شعور عميق إعادة توحيد الحزب الاشتراكي لتشيلي، جميعكم يعلم كم انتظرت انا لاجل هذه اللحظة. متأكدةً ان رفاق الليندي سوف يتغلبون على اختلافاتهم ويعيدون بناء اليسار الديمقراطي الذي تحتاجه تشيلي"[165].

الخاتمة:

1- تمثلت إشكالية حكم تشيلي في عهد الرئيس سلفادور الليندي 1970-1973 بسعي الأخير فيما اسماه "طريق تشيلي نحو الاشتراكية" رغم انه لم يفز بسوى 36.2% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية عام 1970 علاوة على تباين الرؤى للأحزاب والقوى اليسارية التي شكلت ائتلاف الوحدة الشعبية حول كيفية تحقيق هذا الهدف وهو في المحصلة ما قاد الى اضطراب سياسي واقتصادي واجتماعي واسع النطاق.

2- ذلك الاضطراب وبالتوازي مع الدعم الأمريكي مهد الطريق لانقلاب المؤسسة العسكرية في تشيلي على الحكم الشرعي الديمقراطي.

3- استند الحكم العسكري في تشيلي على ثلاث دعائم:

أ- السياسات الاقتصادية النيوليبرالية

ب- الديمقراطية المحمية

ت- النظام السلطوي

4- هيمنت الخوانتا أي المجلس العسكري على السلطة التشريعية والتنفيذية والدستورية بسلسلة مراسيم بقوانين.

5- رغم ان دستور 1980 حدد الأطر الزمنية للانتقال الى الديمقراطية الا ان بعض احكامه الدائمة إضافة لاحكامه الانتقالية احتوت على محددات عدة.

6- ساهمت المظاهرات الشعبية في عام 1983 بسبب فشل السياسات الاقتصادية للنظام في تآكل شعبيته وامتازت بالثقل الأكبر في إجباره على التحول الديمقراطي بعد انحسار هذه الشعبية.

7- افتقد الحكم العسكري الى الغطاء الشرعي مما حدا به انطلاقا من إدراكه لهذه الحقيقة الى تقنين ممارساته وأعماله لاسيما من خلال دستور 1980.

8- رغم الدعم الأمريكي للنظام اقتصاديا وعسكريا في اطار حملتها ضد المد الشيوعي في أمريكا الجنوبية الذي اتخذ من كوبا قاعدة له، الا انها اتخذت موقفا بالضد منه لاسيما في عهد ريغان لاستفحال انتهاكاته لحقوق الانسان وتراجع التأييد الشعبي له لاسيما بعد عام 1983.

9- لم تكن الكنيسة الكاثوليكية التشيلية معادية لبينوشيه في مبدأ أمرها الا انها بدأت تجهر بالصوت عالياً بفعل مسلكه القمعي، وأدت دورا مهما في تقريب وجهات النظر بين قوى المعارضة وكذلك الوساطة بين هذه القوى والنظام للدفع باتجاه الحكم المدني الديمقراطي وكذلك فعل الفاتيكان في عهد البابا يوحنا بولس الثاني.

10- أدت حركات التمرد اليسارية بقيادة الحركة الثورية لليسار وجبهة مانويل رودريغز الوطنية والحزب الشيوعي قسطا لا بأس به في التصدي للنظام غير انه من اللازم التأكيد هنا ان تأثيرها لم يكن حاسما ومنهجيا ليس من الصواب المبالغة بثقله رغم انه في نفس الوقت لا يمكن اغفاله أيضا.
11- بدأت الكثير من قوى المعارضة في تجاوز خلافاتها وتقاطعاتها والتكتل في تحالفات ضد الحكم العسكري أولها التحالف الديمقراطي عام 1983 والوفاق الوطني للتحول الى الديمقراطية الكاملة عام 1985 وغيرها.
12- بدأ المسار الديمقراطي في تشيلي بحوارات علنية بين معارضين ومسؤولين كبار في الحكومة عام 1984 وتشكيل الجمعية المدنية التي وفرت مناخا ملائما للعمل الحزبي ليعود من جديد، وتشريع قانون الأحزاب السياسية في نيسان 1987، وائتلاف الأحزاب لحملة "لا" الذي رفض التمديد لبينوشيه لولاية ثانية.
13- عكس استفتاء 5 تشرين الأول 1988 رغبة الشعب التشيلي في العودة الى الحكم الديمقراطي وانهاء التسلط العسكري.
14- جاء الانتقال الى الديمقراطية في إطار عملية تفاوضية بين قوى المعارضة والحكومة قبل استفتاء 1988 وبعده.
15- بالإمكان ملاحظة ان الحزب الديمقراطي المسيحي برئاسة أيلوين أحد اقوى أحزاب الوسط الذي اظهر انه الأكثر شعبية ورصيدا جماهيريا وتجلى ذلك في انتخابات الرئاسة في 14 كانون الأول 1989.
16- غير ان تشيلي لم تخرج مع ذلك من إطار الديمقراطية المقيدة اذ بقي هنالك نوع من الوصاية للجيش على الحكم المدني وجاء ذلك بفعل القوانين التي أقرها بينوشيه خلال حكمه، ولذلك كان على حكومة باتريسيو أيلوين التعامل بحذر مع المؤسسة العسكرية في بداية حكمها على ان ذلك لم يكن حائلا أمامها في مداواة جروح الماضي من خلال إنشاء (لجنة الحقيقة والمصالحة) مع مواصلة تبني ذات السياسات الاقتصادية للنظام السابق مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية.
17- أثمرت العودة الى الديمقراطية في إعادة توحيد الحزب الاشتراكي التشيلي بعد انقسامه لعدة أجنحة خلال الحكم العسكري.
18- أسفرت إعادة أحزاب اليمين لترصين صفوفها لاسيما حزب التجديد الوطني والاتحاد الديمقراطي المستقل عن حضور لافت وفاعل لها في نتائج انتخابات الكونغرس في 14 كانون الأول 1989.

الهوامش:

[1] ولد إدواردو فراي مونتالفا عام 1911 وهو سياسي ذو توجهات ليبرالية، تولى رئاسة الحزب الديمقراطي المسيحي، وعمل في مطلع حياته صحفيا ومحاميا، عرف بمعاداته الشيوعية والاشتراكية، وصلاته الوثيقة بالولايات المتحدة، تم انتخابه رئيسا للجمهورية 1964 – 1970، توفي عام 1982، ينظر، منذر عبيد رضيوي وعبد الله مسلم شطب، (حكومة الرئيس سلفادور الليندي وأسباب سقوطها عام 1973)، "مجلة جامعة ذي قار"، العدد 1، المجلد 11، آذار 2016، ينظر هامش رقم (10)، ص 143.

[2] مايكل ريد، القارة المنسية: المعركة من اجل روح أمريكا اللاتينية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2011، ص 223.

[3] حسين علي عبد الله، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تشيلي 1970 – 1973، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، 2019، ص 64.

[4] Neil Schlager (ed.), Encyclopedia of labor History world-wide, 2, St. James Press, 2004, P.129.

[5]ولد خورخي إليساندري في مدينة سانتياغو عام 1896، حاز على شهادة البكلوريوس في الاقتصاد من جامعة سانتياغو عام 1919، رشحه الحزب الليبرالي لعضوية مجلس الشيوخ عام 1956 وفاز في انتخاباته، تم ترشيحه عن حزب المحافظين عام 1958 فاصبح رئيسا للجمهورية للمدة 1958 – 1964، وافته المنية عام 1986، ينظر، أيمن كاظم حاجم وعبادي احمد عبادي، (جهود الولايات المتحدة لمنع تنصيب سلفادور الليندي رئيساً لتشيلي أيلول – تشرين الثاني 1970)، "مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية"، العدد 1، المجلد 45، كانون الثاني 2020، هامش رقم (8)، ص 619.

[6]تأسس الحزب الوطني في 11 أيار 1966 من اندماج الحزب المحافظ المعتدل والحزب الليبرالي وحزب العمل الوطني، وهو من الأحزاب اليمينية، ينظر، National Party (chile 1966) .https://www.wikipedia/Nationalparty(chile1966)

[7]تم إنشاء الحزب الديمقراطي المسيحي في تموز 1957من اتحاد حزب الكتائب الوطنية، والفئة الأكبر من الحزب الاجتماعي المسيحي المحافظ، وتولى رئاسته فراي الذي جاء في المركز الثالث في الانتخابات الرئاسية عام 1958، شكلت المناطق الريفية قاعدة الحزب، نال الأكثرية في الكونغرس وظل كذلك لغاية عام 1973، ينظر،

D.J. Sagar, Political Parties of the World, John Harper Publishing, 7th edition, London 2009, P.116.

[8]ولد رادميرو توميك روميرو في مدينة أنتوفاجستا عام 1914، تخرج من الجامعة البابوية الكاثوليكية مجازاً في القانون عام 1938، أصبح رئيس تحرير جريدة تارباكا للمدة 1938 – 1941، تولى رئاسة الحزب الديمقراطي المسيحي للمدة 1947 – 1948 و1952 – 1953، ولكونه رئيسا للتيار التقدمي في الحزب تم ترشيحه للانتخابات الرئاسية عام 1970، توفي في سانتياغو عام 1992، ينظر، أيمن كاظم حاجم وعبادي احمد عبادي، المصدر السابق، هامش رقم (10)، ص 619.

[9]تم تأسيس الحزب الاشتراكي عام 1933 من اندماج ستة أحزاب التي أيدت الجمهورية الاشتراكية التي أسسها العقيد مارمادوك جروف والتي دامت 13 يوماً فقط، وهو من اقدم الأحزاب السياسية التشيلية، صنف على انه من أحزاب وسط اليسار، في الثلاثينيات والاربعينيات تحالف مع احد أحزاب الوسط وهو الحزب الراديكالي، وقد عدت منظمة الدولية الثالثة (الكومنترن) مثل هذا النوع من التحالفات مقبولاً، في عام 1956 تحالف مع الحزب الشيوعي لتشكيل جبهة العمل الشعبي، شكل العمال في المناطق الحضرية والريفية قاعدة الحزب، كما حظي بدعم الاكاديميين والنخبة المثقفة، ينظر،

Neil Schlager and Jayne weisblatt (eds.), world eccyclopedia of political systems and parties, facts on file INC., fourth edition, new York 2006, P.251; D.J.Sagar, Op. cit., P.118.

[10]جرى تأسيس الحزب الشيوعي من قبل لويس إميليو ريكابارين تحت اسم حزب العمال الاشتراكيين، ثم تبنى اسمه الحالي في عام 1922 بعد انضمامه للدولية الثالثة (الكومنترن)، تم حظره في عام 1948، شارك في الانتخابات العامة في عام 1949 وحصل على ستة مقاعد تحت اسم الجبهة الوطنية الديمقراطية، وظل يعمل بهذا الاسم حتى إعادة إجازته قانونياً في عام 1958، ينظر D.J. Sagar, op. cit., P.117.

[11]ولد سلفادور الليندي غوسينز في عام 1908 في مدينة فالباريسو، أكمل دراسته الثانوية عام 1925، درس في كلية الطب في جامعة تشيلي 1926-1933، أصبح الأمين العام للحزب الاشتراكي في نفس العام، شغل مقعداً في مجلس النواب في عام 1937، ثم وزيراً للصحة 1939-1943، ثم عضوا في مجلس الشيوخ 1945-1970، ثم رئيسا للجمهورية 1970-1973 حتى مصرعه في انقلاب عسكري في نفس العام، ينظر، مقال، (الليندي.. مات وسلاحه في يده)، "دراسات اشتراكية" (مجلة)، دار الهلال، العدد 9، السنة 3، أيلول 1973، ص 144-146، أمل محمد عبد الله وايمن كاظم حاجم، (الجهود الأميركية-البرازيلية لإسقاط حكومة سلفادور الليندي في تشيلي 1970-1973)، "آداب الكوفة" (مجلة)، العدد 54، ج2، كانون الأول 2022، هامش رقم (4)، ص 99.

[12] Rex A. Hudson, Chile: A Country Study, Federal Research division-library of Congress, Third Edition, Washington 1994, P. 46-47.

[13] Neil Schlager (ed.), op. cit., P. 129.

[14]حسين علي عبد الله، المصدر السابق، ص 65-66.
[15]أيمن كاظم حاجم وعبادي احمد عبادي، المصدر السابق، ص 595.
[16]ينظر، هنري كيسنجر: مذكرات، ترجمة عاطف احمد عمران، ج1، دار الاهلية، عمان 2005، ص 594.
[17]ولد روبيرتوفيوكس في مدينة تالكا التشيلية عام 1917، قاد محاولتي انقلاب عامي 1969 و1970، تم سجنه عقب المحاولة الثانية لغاية عام 1973 إذ أطلق سراحه ونفي الى الاورغواي، عاد الى بلاده عام 1990، توفي عام 2005، ينظر، أيمن كاظم حاجم وعبادي احمد عبادي، هامش رقم (33)، ص 621.
[18]ولد رينيه شنايدر في مدينة كونسبسيون في تشيلي عام 1913، انضم للجيش عام 1929، عينه الرئيس فراي قائدا للجيش عام 1969، تم اغتياله في عام 1970، ينظر، أمين كاظم حاجم وعبادي احمد عبادي، هامش رقم (32) ص 621.
[19]ولد كاميلو فالنزويلا في مدينة سانتياغو عام 1920، تخرج من الكلية العسكرية الوطنية برتبة ملازم ثان عام 1940، تولى الكثير من المناصب العسكرية منها قائد حامية سانتياغو عام 1970، ألقي القبض عليه لمحاولة اغتيال الجنرال شنايدر في ذات العام، تم إطلاق سراحه بعد انقلاب 1973، توفي عام 2013، ينظر، احمد كاظم حاجم وعبادي احمد عبادي، المصدر السابق، هامش رقم (31)، ص 621.
[20] Paul E. Sigmund, The Overthrow of Allende and the Politics of Chile 1964-1976, University of Pittsburgh press, Second edition, Pittsburgh 1980, P. 120-123.
[21] Andrea T. Merrill (ed.), Chile: A Country Study, The American University, Second Edition, Washington 1982, P.36.
[22] Neil Schlager (ed.), op. cit., P.128.
[23] Ibid, P. 128.
[24] مايكل ريد، المصدر السابق، ص 224.
[25] Leslie Bethell, Chile Since Independence, Cambridge University Press, Third Edition, Cambridge 1998, P. 158-159.
[26] Simon Collier and William Sater, A History of Chile 1808-2002, Cambridge University Press, Second Edition, New York 2004, P. 334-335.
[27]الحركة الثورية لليسار (MIR) هي حركة من اقصى اليسار الماركسي اللينيني في تشيلي، تأسست في 12 تشرين الأول 1965، تأسست هذه المجموعة من الاتحادات الطلابية وبشكل رئيسي من جامعة كونسبسيون، وكانت فاعلة في المنظمات الشبابية للحزب الاشتراكي، وأنشأت قاعدة دعم بين اتحادات التجارة ومدن الصفيح في كونسبسيون وسانتياغو ومدن أخرى، كان أندريس باسكال الليندي ابن عم الرئيس الليندي من أوائل قادتها، أما أمينها العام منذ عام 1967 فهو ميغيل إنريكيه، ينظر، Wikipedia, the free Encyclopedia Revolutionary Left Movement, Chile .https://www.wikipedia.org/wiki
[28] Leslie Bethell, op. cit., P. 158-160.
[29]مايك جونزاليس، العمال والعسكر والثورة: تشيلي 1972-1973، ترجمة يحيى مصطفى كمال، وحدة الترجمة – مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة 2016، ص 8.
[30]منذر عبيد رضيوي وعبد الله مسلم شطب، المصدر السابق، ص 137.
[31] Andrea T. Merril, op. cit., P.36.
[32] Simon Collier and William F. Sater, op. cit., P. 337-339.
[33]ج.أ.س غرنفيل، الموسوعة التأريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة ومراجعة علي مقعد، ج4، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2012، ص 24.
[34] Rex A. Hudson, op. cit., P. 47-48.
[35] Andrea T. Merrill, op. cit., P.39-40.
[36] Leslie Bethell, op. cit., P.174.

[37] حديث مراسل السلم والاشتراكية مع لويس كورفالان الأمين العام للحزب الشيوعي التشيلي، "دراسات اشتراكية"، (مجلة)، القاهرة، العدد 1، كانون الثاني 1973، ص9.

[38] Andrea T. Merrill, op. cit., P.40-41.

[39] Rex A. Hudson, op. cit., P49-50.

[40] Neil Schlager (ed.), op. cit., P.131.

[41] حسين علي عبد الله، المصدر السابق، ص194.

[42] Victor Figueroa Clark, Salvado…, op. cit., P.112.

[43] Leslie Bethell, op. cit., P.175-176.

[44] Lubna Z. Quershi, Nixon, Kissinger, and Allende: U.S. Involvement in the 1973 coup in Chile, Lexingtoon Books, New York 2009, P. 125-127.

[45] Paul E. Sigmund, op. cit., P.231.

[46] Victor Figueroa Clark, Salvador…, op. cit., P.118.

[47] ولد في مدينة فالباريسو عام 1915، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في كلية القديس رافاييل وكذلك معهد كويلوتا التبشيري الفرنسي، التحق بالكلية العسكرية عام 1933 وتخرج منها بعد أربعة سنوات برتبة ملازم ثان مشاة، عاود الدراسة في الأكاديمية العسكرية عام 1945، نال لقب ضابط رئيس هيئة الأركان عام 1951، واصبح مدرسا فيها وفي نفس الوقت مساعد أستاذ في أكاديمية الحرب في اختصاص التصانيف الجغرافية ارسل الى الأكوادور في مهمة عسكرية عام 1956، ثم اصبح قائد فوج إزميرالدا ثم رئيسا لثانوية تابعة لأكاديمية الحرب عام 1963، في عام 1968 شغل منصب رئيس أركان الفرقة الثانية، تولى منصب قائد حامية سانتياغو عام 1971 ورئيس هيئة الأركان عام 1972 والقائد الأعلى للجيش عام 1973، قاد انقلاب عسكري عام 1973، اصبح رئيسا للجمهورية عام 1974 لغاية 1990، توفي عام 2006، ينظر، اوغستو بينوشيه، ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org.

[48] Kristian Gustafon, Hostile Intent: U.S Covert Operations in Chile 1964-1974, Potomac Books, Washington 2007, P.210-211.

[49] حسين علي عبد الله، المصدر السابق، ص 203-204.

[50] Victor Figueroa Clark, Salvador…, op. cit., P.118-120.

[51] Ibid, P.122.

[52] Pilar Aguilera and Ricardo Fredes (eds), Chile the other September 11: An Anthology of Reflections on the 1973 Coup, Ocean Press, Second Edition, North Melbourne: Australia 2016, P.28-29.

[53] Paul E. Sigmund, op. cit., P. 243-244.

[54] احمد محمد كامل، تجارب من الماضي، حروف للنشر والتوزيع، القاهرة 2020، ص304.

[55] Andrea T. Merrill, op. cit., P.41-42.

[56] Pablo Ruiz-Tagle, Fire Republics and one Tradition: A History of Constitutionalism in Chile 1810-2020, Translated by Ana Luisa Goldsmith, Cambridge University Press, Cambridge (UK) 2012, P.145.

[57] عبد الفتاح ماضي وعبده موسى البرماوي (تحرير)، الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا واشكالات في سياق الربيع العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2023، ص202.

[58] Veronica Baldivia Ortiz de Zarate, (Terrorism and Political Violence during the Pinochet Years: Chile 1973-1989, “Radical History Review” (Journal), Issue 85, Winter 2003, P.128.

[59] سيرجيو بيطار وأبراهام لوينثال (تحرير)، تجارب التحول الى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين، دار الشروق، القاهرة 2016، ص94.

[60] Leslie Bethell, op. cit., P. 178.
[61] Raul Rettig Guissen an Others, Report of the Chilean National Commission on truth and Reconciliation, Translated by Julie Dorrian and Others, United States Institute of Peace, 2002, P.95.
[62] Ibid, P.95.
[63] سيرجيو بيطار وابراهام لوينثال (تحرير)، المصدر السابق، ص95.
[64] Carmelo Furci, (The Chilean Communist Party PCCH and its Third Underground Period 1973-1980) "Bulletin of Latin American Research" (Journal), Vol.2, No.1, October 1982, P.84-85.
[65] Barry Carr and Steve Ellner(eds.), The Latian American Left: From the Fall of Allende to Perestroika, West View Press, Colorado 1993, P.26.
[66] Claudio Perez Silva, (Antifascist Front and Military Politics of the Communist Party of Chile under dictatorship 1973-1980), "Revista Tempoe Argumento", Vol. 7, No. 16, September-December 2015, P.449-450.
[67] Pablo Ruiz-Tagle, op. cit., P.145.
[68] ينظر، زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوربا والاميركتين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص226.
[69] رينيه كاستيللو، نحو مواجهة الحكم الفاشي، "دراسات اشتراكية"، العدد 9، السنة 3، أيلول 1974، ص106.
[70] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1983، ص526.
[71] محمد صادق إسماعيل، التجربة التشيلية من بينوشيه الى الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2015، ص11-12.
[72] مقال، (تشيلي... ما زال الخنجر في القلب)، "دراسات اشتراكية"، العدد 10، السنة 4، تشرين الأول 1975، ص91.
[73] النيوليبرالية: تستند الى ثلاثة مبادئ أساسية، الأول الفردانية الشخصية أي ان الفرد هو اهم شيء وليس المجتمع وان المصلحة العامة يتم تحقيقها من خلال المصلحة الفردية، وان الفرد يتحمل مسؤولية ذاته وانه يسعى خلف مصلحته الشخصية وفق منظور أناني بما يعزز قدرته على الإنتاج والابتكار، وهي بالتالي ضد مفهوم الرعاية الاجتماعية، فهي شرعت التساوي أمام الأفراد في الحصول على الفرص المتوفرة، مع عدم مبالاتها بمفهوم العدالة الاجتماعية، الثاني حرية السوق أي حق التملك والاستثمار والتجارة والمنافسة والاحتكار بشكل لا نهائي ولا محدود، وهو ما يستدعي مفهوم عدم تدخل الدولة بوضع قيود او محددات على السوق (ما يطلق عليه حكومة الحد الأدنى)، وان السوق لديه القدرة الداخلية على العمل بشكل مستقر ومتوازن وفق انضباط ذاتي، الثالث الخصخصة وهي تقود الى تخفيض العبء العام من خلال عدم تورط الدولة في تسيير مختلف القطاعات، للحصول على مستوى اعلى للفاعلية من جهة الخدمات التي تم تقديمها والبضائع التي تم إنتاجها من قبل القطاع الخاص، وتقوية أسس التنمية والتطور للمشاريع والقطاعات المختلفة، ينظر، عبد الله البريدي، فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ اقتصاد ام إغراق مجتمع؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2018، ص 18-19.
[74] احمد نادي أبو زيد محمد (وآخرون)، (التحول الديمقراطي في تشيلي 1989-2018)، "المجلة العلمية – كلية التجارة – جامعة أسيوط"، العدد 74، آذار 2022، ص51.
[75] Leslie Bethell, op. cit., P. 185.
[76] عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص526-527.
[77] Raul Rettig Guissen (and Others), op. cit., P.105-106.
[78] كرار علي مكطوف، العلاقة بين سلطات النظام السياسي في تشيلي، "مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية)، مج12، العدد1، 2022، ص389.

[79] رنا أبو عمرة، البرازيل وتشيلي والاكوادور وتجربة الترسيخ الديمقراطي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2023، ص63.

[80] Raul Rettig Guissen (and Others), op. cit., P.96-97.

[81] Pablo Ruiz-Tagle, op. cit., P.146.

[82] عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص527.

[83] Government of Chile, Constitution of the Republic of Chile, The Official Translator, Santiago 1986, P.2, 15, 48, 56-60.

[84] وليد محمد الشناوي، الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية: دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، المنصورة (مصر) 2013، ص62.

[85] محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص39.

[86] Adolfo Suarez, Chiles Transition to Democracy: The 1988 Presidential Plebiscite, National Democratic Institute for International Affairs, New York and Washington 1988, P.15

[87] Rex H. Hudson, op. cit., P.54-55.

[88] Leslie Bethell, op. cit., P.190-191.

[89] Michael Fleet, The Rise and Fall of Chilean Christian Democracy, Princeton University Press, New Jersey 1985, P.198.

[90] Raul Rettig Guissen (and Others), op. cit., P.924.

[91] احمد نادي أبو زيد (وآخرون)، المصدر السابق، ص52.

[92] عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية – العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2021، ص167.

[93] احمد نادي أبو زيد (وآخران)، المصدر السابق، ص50-51.

[94] ج.آ.س غرنفيل، المصدر السابق، ص26.

[95] Rex A. Hudson, op. cit., P.265-266.

[96] محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص110.

[97] Neil Schlager and Jayne Weisblatt, World Encyclopedia…, op. cit., P.253-254.

[98] Bozena NatKaniec, Church-State Relations and Democratic Transition: A Comparative Study of Chile, Brazil, Spain, and Poland, Master Thesis, McMaster University, 2003, P.29-30.

[99] عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية...، المصدر السابق، ص168-169.

[100] محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص110-111.

[101] Adolfo Suarez (Foreword), op. cit., P.28

[102] Defense Technical Information Center (DTIC), Terrorist Group Profile, U.S Government Printing Office, Washington 1989, P.96-97.

[103] https://en.wikipedia.org, Revolutionary Left Movement (Chile).

[104] Victor Figheroa Clark, (The Forgotten History of the Chilean Transition: Armed Resistance Against Pinochet and US Policy towards Chile in 1980s), "Journal of Latian America Studies", No.47, 2018, P.505.

[105] Defense Technical Information Center (DTIC), op.cit, P.96-97.

[106] Ibid, P.94-96.

[107] Victory Figueroa Clark, The Forgotten History…, op. cit., P.28.

[108] محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص90-91.

[109] Michael Fleet, op. cit., P.201.
[110] Leslie Bethell, op. cit., P.192.
[111] Independent Democratic Union, Wikipedia: The Free Encyclopedia. https://www.en.wikipedia.org.independt democratic union.
[112]عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية...، المصدر السابق، ص168-169.
[113]احمد محمد كامل، المصدر السابق، ص310.
[114]ولد باتريسيو أيلوين أزوكار عام 1918 في فينا ديل مار، كان طالبا ممتازا عند تخرجه من كلية القانون في جامعة تشيلي واصبح محامياً، اصبح أستاذا للقانون الإداري أولا في جامعة تشيلي (1946-1967) وكذلك في مدرسة القانون في الجامعة البابوية الكاثوليكية في تشيلي (1952-1960) وكذلك أستاذا لتدريس الحقوق المدنية والاقتصاد السياسي في المعهد الوطني (1946-1963)، انضم لحزب الكتيبة الوطنية عام 1945، ورئيسا له للمدة 1950-1951، والذي اصبح لاحقا الحزب الديمقراطي المسيحي، الذي خدم رئيسا له سبعة دورات بين 1958-1989، شغل منصب عضو في مجلس الشيوخ عام 1965 وفي عام 1971 اصبح رئيسا له لغاية الانقلاب العسكري عام 1973، تولى منصب رئاسة الجمهورية في 11 آذار 1990 – 11 آذار 1994، توفي في سانتياغو في 19 نيسان 2016، ينظر Patricio Aylwin, Wikipedia: The Free Encyclopedia https://en.wikipedia,org,patricio Aylwin.
[115]عبد الفتاح ماضي: الديمقراطية والبندقية...، المصدر السابق، ص168.
[116]المصدر نفسه، ص169.
[117]سيرجيو بيطار وابراهام لوينثال ، المصدر السابق، ص99-100.
[118]رنا أبو عمرة، المصدر السابق، ص115.
[119]عبد الفتاح ماضي وعبده موسى البرماوي ، الدساتير والانتقال...، المصدر السابق، ص208.
[120] Adolfo Suarez (Foreword), op. cit., P27; Simon Collier and William F. Sater, op. cit., P.378.
[121]عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية...، المصدر السابق، ص118.
[122]يوسف محمد السنيطي، التحول الديمقراطي في تشيلي، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، ماجستير نظم سياسية – مادة التحول الديمقراطي، أيار 2020، ص5-6.
[123] Rex A. Hudson, op. cit., P. 251.
Chile. Of Party [124] https://www.en.wikipedia.org.socialist
[125] D.J. Sagar, op. cit., P.117-118.
[126] Party for Democracy (Chile), Wikipedia: The Free Encyclopedia. https:www.en.wikipedia.org, Party For Democracy (Chile).
[127] https://www.en.wikipedia.org.SocialistPartyOfChile.
[128] Leslie Bethell, op. cit., P.195-196.
[129]يوسف محمد السنيطي، المصدر السابق، ص16.
[130]رنا أبو عمرة، المصدر السابق، ص73.
[131]محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص115-116.
[132] D. J. Sagar, op. cit., P.116.
[133]رنا أبو عمرة، المصدر السابق، ص184.
[134]محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص55.
[135]عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية...، المصدر السابق، ص171.
[136]عبد الفتاح ماضي، الدساتير والانتقال...، المصدر السابق، ص209، Pablo Ruiz-Tagle, op. cit., P.149.
[137]عبد الفتاح ماضي وعبده موسى البرماوي، الدساتير والانتقال.. المصدر السابق، ص210-211.

[138] عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2020، ص293.
[139] عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية...، المصدر السابق، ص172.
[140] محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص40.
[141] عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية...، المصدر السابق، ص176.
[142] Pablo Ruiz-Tagle, op. cit., P.150.
[143] D. J. Sagar, op. cit., P.116.
[144] https://wikipedia.org.IndependentDemocraticUnion.
[145] Leslie Bethell, op. cit., P.197-198.
[146] عبد الفتاح ماضي وعبده موسى البرماوي (تحرير)، الدساتير والانتقال...، المصدر السابق، ص210.
[147] Leslie Bethell, op. cit., P.198.
[148] https://www.en.wikipedia.org, Independent Democratic Union.
[149] عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية، المصدر السابق، ص175.
[150] محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص117.
[151] https://www.en.wikipedia.org, Socialist Party of Chile.
[152] احمد نادي أبو زيد محمد (وآخرون)، المصدر السابق، ص60.
[153] Rex A. Hudson, op. cit., P.250.
[154] https://www.en.wikipedia.org, Patricio Aylwin.
[155] See, Andrea T. Merrill, op. cit., Figure 8, P. 153.
[156] Leslie Bethell, op. cit., P. 198-199.
[157] Simon Collier and William F. Sater, op. cit., P.382.
[158] عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية...، المصدر السابق، ص174-175.
[159] زولتان باراني، المصدر السابق، ص243-244.
[160] Raul Rettig Guissen (and others), op. cit., P.24-26.
[161] المصطفى بو جعبوط (وآخرون)، تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: الانتقال الديمقراطي ام تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين 2019، ص89.
[162] يوسف محمد السنيطي، المصدر السابق، ص14.
[163] https://www.en.wikipedia.org, Independent Democratic Union.
[164] Barry Carr and Steve Ellner (eds.), op. cit., P.35.
[165] https://www.en.wikipedia.org, Socialist Party of Chile.

ملحق رقم (1): خارطة دولة تشيلي موضحا عليها اهم المدن

المصادر: Reference

اولاً: وثائق الحكومة التشيلية باللغة الإنكليزية:

1. Government of Chile, Constitution of the Republic of Chile, The Official Translator, Santiago 1986.
2. Raul Rettig Guissen an Others, Report of the Chilean National Commission on truth and Reconciliation, Translated by Julie Dorrian and Others, United States Institute of Peace, 2002.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1. حسين علي عبد الله، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تشيلي 1970 – 1973، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، 2019.

ثالثاً: البحوث والمقالات باللغة العربية:

1. احمد نادي أبو زيد محمد (وآخرون)، التحول الديمقراطي في تشيلي 1989-018)، "المجلة العلمية – كلية التجارة – جامعة أسيوط"، العدد 74، آذار 2022.
2. أمل محمد عبد الله وايمن كاظم حاجم، الجهود الأميركية-البرازيلية لإسقاط حكومة سلفادور الليندي في تشيلي 1970-1973، "آداب الكوفة" (مجلة)، العدد 54، ج2، كانون الأول 2022.

3. أيمن كاظم حاجم وعبادي احمد عبادي، جهود الولايات المتحدة لمنع تنصيب سلفادور الليندي رئيساً لتشيلي أيلول – تشرين الثاني 1970، "مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية"، العدد 1، المجلد 45، كانون الثاني 2020.
4. حديث مراسل السلم والاشتراكية مع لويس كورفالان الأمين العام للحزب الشيوعي التشيلي، "دراسات اشتراكية"، (مجلة)، القاهرة، العدد 1، كانون الثاني 1973.
5. رينيه كاستيللو، نحو مواجهة الحكم الفاشي، "دراسات اشتراكية"، العدد 9، السنة 3، أيلول 1974.
6. مقال، (الليندي.. مات وسلاحه في يده، "دراسات اشتراكية" (مجلة)، دار الهلال، العدد 9، السنة 3، أيلول 1973.
7. مقال، تشيلي... ما زال الخنجر في القلب، "دراسات اشتراكية"، العدد 10، السنة 4، تشرين الأول 1975.
8. كرار علي مكطوف، العلاقة بين سلطات النظام السياسي في تشيلي، "مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية"، مج12، العدد1، 2022.
9. منذر عبيد رضيوي وعبد الله مسلم شطب، حكومة الرئيس سلفادور الليندي وأسباب سقوطها عام 1973، "مجلة جامعة ذي قار"، العدد 1، المجلد 11، آذار 2016.
10. يوسف محمد السنيطي، التحول الديمقراطي في تشيلي، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، ماجستير نظم سياسية – مادة التحول الديمقراطي، أيار 2020.

رابعاً: البحوث باللغة الانكليزية:

1. Carmelo Furci, (The Chilean Communist Party PCCH and its Third Underground Period 1973-1980) "Bulletin of Latin American Research" (Journal), Vol.2, No.1, October 1982.
2. Claudio Perez Silva, (Antifascist Front and Military Politics of the Communist Party of Chile under dictatorship 1973-1980), "Revista Tempoe Argumento", Vol. 7, No. 16, September-December 2015.
3. Veronica Baldivia Ortiz de Zarate, (Terrorism and Political Violence during the Pinochet Years: Chile 1973-1989, "Radical History Review" (Journal), Issue 85, Winter 2003.
4. Victor Figheroa Clark,)The Forgotten History of the Chilean Transition: Armed Resistance Against Pinochet and US Policy towards Chile in 1980s(, "Journal of Latian America Studies", No.47, 2018.

خامساً: الكتب باللغة العربية:

1. احمد محمد كامل، تجارب من الماضي، حروف للنشر والتوزيع، القاهرة 2020.
2. ج.أ.س غرنفيل، الموسوعة التأريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة ومراجعة علي مقعد، ج4، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2012.
3. رنا أبو عمرة، البرازيل وتشيلي والاكوادور وتجربة الترسيخ الديمقراطي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2023.

4. سيرجيو بيطار وأبراهام لوينثال (تحرير)، تجارب التحول الى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين، دار الشروق، القاهرة 2016.
5. عبد الفتاح ماضي وعبده موسى البرماوي (تحرير)، الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا واشكالات في سياق الربيع العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2023.
6. عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية – العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2021.
7. عبد الله البريدي، فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ اقتصاد ام إغراق مجتمع؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2018.
8. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1983.
9. عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2020.
10. مايك جونزاليس، العمال والعسكر والثورة: تشيلي 1972-1973، ترجمة يحيى مصطفى كمال، وحدة الترجمة – مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة 2016.
11. مايكل ريد، القارة المنسية: المعركة من اجل روح أمريكا اللاتينية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2011.
12. محمد صادق إسماعيل، التجربة التشيلية من بينوشيه الى الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2015.
13. المصطفى بو جعبوط (وآخرون)، تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللتينية: الانتقال الديمقراطي ام تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين 2019.
14. هنري كيسنجر، هنري كيسنجر: مذكرات، ترجمة عاطف احمد عمران، ج1، دار الاهلية، عمان 2005.
15. وليد محمد الشناوي، الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية: دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، المنصورة (مصر) 2013.
16. ينظر، زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوربا والاميركتين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018.

سادساً: الكتب باللغة الإنكليزية:

1. Adolfo Suarez, Chiles Transition to Democracy: The 1988 Presidential Plebiscite, National Democratic Institute for International Affairs, New York and Washington 1988.
2. Andrea T. Merrill (ed.), Chile: A Country Study, The American University, Second Edition, Washington 1982.
3. Barry Carr and Steve Ellner) eds.), The Latian American Left: From the Fall of Allende to Perestroika, West View Press, Colorado 1993.

4. Bozena NatKaniec, Church-State Relations and Democratic Transition: A Comparative Study of Chile, Brazil, Spain, and Poland, Master Thesis, McMaster University, 2003.
5. D.J. Sagar, Political Parties of the World, John Harper Publishing, 7th edition, London 2009.
6. Defense Technical Information Center (DTIC(, Terrorist Group Profile, U.S Government Printing Office, Washington 1989.
7. Kristian Gustafon, Hostile Intent: U.S Covert Operations in Chile 1964-1974, Potomac Books, Washington 2007.
8. Leslie Bethell, Chile Since Independence, Cambridge University Press, Third Edition, Cambridge 1998.
9. Lubna Z. Quershi, Nixon, Kissinger, and Allende: U.S. Involvement in the 1973 coup in Chile, Lexingtoon Books, New York 2009.
10. Michael Fleet, The Rise and Fall of Chilean Christian Democracy, Princeton University Press, New Jersey 1985.
11. Neil Schlager (ed.), Encyclopedia of labor History world-wide, 2, St. James Press, 2004.
12. Neil Schlager and Jayne weisblatt (eds.), world eccyclopedia of political systems and parties, facts on file INC., fourth edition, new York 2006.
13. Pablo Ruiz-Tagle, Fire Republics and one Tradition: A History of Constitutionalism in Chile 1810-2020, Translated by Ana Luisa Goldsmith, Cambridge University Press, Cambridge (UK) 2012.
14. Paul E. Sigmund, The Overthrow of Allende and the Politics of Chile 1964-1976, University of Pittsburgh press, Second edition, Pittsburgh 1980.
15. Pilar Aguilera and Ricardo Fredes (eds), Chile the other September 11: An Anthology of Reflections on the 1973 Coup, Ocean Press, Second Edition, North Melbourne: Australia 2016.
16. Rex A. Hudson, Chile: A Country Study, Federal Research division-library of Congress, Third Edition, Washington 1994.
17. Simon Collier and William Sater, A History of Chile 1808-2002, Cambridge University Press, Second Edition, New York 2004.

سابعاً: مواقع الانترنت باللغة العربية:

1. اوغستو بينوشيه، ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org.

ثامناً: مواقع الانترنت باللغة الإنكليزية:

1. https: www.en.wikipedia.org, Party For Democracy (Chile).
2. https://www.wikipedia.org/wiki.

3. https://www.wikipedia/National party(chile1966)
4. Independent Democratic Union, Wikipedia: The Free Encyclopedia. https://www.en.wikipedia.org.independt democratic union.
5. National Party (chile 1966)
6. Party for Democracy (Chile), Wikipedia: The Free Encyclopedia.
7. Patricio Aylwin, Wikipedia: The Free Encyclopedia https://en.wikipedia,org,patricio Aylwin.
8. Revolutionary Left Movement, Chile, Wikipedia: The free Encyclopedia

Lecturer Dr. Laith Ahmed Ali
Specialization: History of Modern Egypt
dr.laithahmed@uomustansiriyah.edu.iq
Phone No. 07733724191
Al-Mustansiriyah University/Al-Mustansiriyah Center for Arabic and International Studies/Department of Historical Studies

Political developments in Chile 1973-1990

Abstract:
Military rule in Chile was based on three pillars: neoliberal economic policies, protected democracy, and an authoritarian system. The Juanta, i.e. the military Junta, dominated the legislative, executive, and constitutional power through a series of decrees and laws. Although the 1980 Constitution specified time frames for the transition to democracy, some of its permanent provisions, in addition to its transitional provisions, contained several limitations.Many opposition forces began To resolve their differences and intersections and establish coalitions opposing the military regime, the inaugural of which was the Democratic Alliance in 1983, the National Accord for the transition to full democracy in 1985, and others. The transition to democracy came within the framework of a negotiation process between opposition forces and the government before and after the 1988 referendum.It can be noted that the Christian Democratic Party, headed by Aylwin, is one of the strongest centrist parties, which showed that it has the most popularity and popular support, and this was evident in the presidential elections on December 14, 1989.
However, Chile did not emerge from the framework of restricted democracy, as there remained a kind of guardianship of the army over civilian rule, and this came as a result of the laws approved by Pinochet during his rule.

Therefore, the government of Patricio Aylwin had to deal with caution with the military institution at the beginning of its rule, although this was not the case. There is an obstacle to it healing the wounds of the past by establishing the Truth and Reconciliation Commission while continuing to adopt the same economic policies of the previous regime, taking into account the social aspects.

The restoration of democratic governance resulted in the reunification of the Chilean Socialist Party after its division into several wings during military rule. The reconsolidation of the right-wing parties, especially the National Renewal Party and the Independent Democratic Union, resulted in a noticeable and effective presence in the results of the congressional elections on December 14, 1989.

Keywords: Chile, military institution, parties, military coup, Pinochet, Patricio Elwin.